ICANN | GAC

اللجنة الاستشارية الحكومية

واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، 20 يونيو/حزيران 2023

بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي – واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية[1]

تمت صياغة البيان الختامي الصادر في واشنطن العاصمة والموافقة عليه في إطار مختلط، خلال منتدى السياسة ICANN77، مع بعض مشاركي اللجنة الاستشارية الحكومية الحاضرين في واشنطن العاصمة الولايات المتحدة وآخرين عن بُعد. وقد تم توزيع البيان الختامي على اللجنة الاستشارية الحكومية بعد الاجتماع مباشرة لتوفير فرصة لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية والمراقبين للنظر فيه قبل النشر، مع مراعاة الظروف الخاصة بالاجتماعات المختلطة. ولم ترد أي اعتراضات خلال الإطار الزمني المتفق عليه قبل النشر.

I. مقدمة

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأميركية في بيئة مختلطة تشمل المشاركة عن بُعد، في الفترة من 12 إلى 15 يونيو/حزيران 2023.

حضر الاجتماع ثلاثة وسبعون (73) عضوًا من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بالإضافة إلى ثمانية (8) مراقبين.

عُقِد اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية كجزء من منتدى السياسة ICANN77. وعُقِدت جميع الجلسات العامة للجنة الاستشارية الحكومية ومجموعات العمل بنظام الاجتماعات المفتوحة.

[1] للاطلاع على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة، سواء حول نفس الموضوع أو حول موضوعات أخرى، تجدون بيانات اللجنة الاستشارية الحكومية الختامية متوفرة على: https://gac.icann.org/

II. الأنشطة المشتركة للدوائر والمشاركة المجتمعية

الاجتماع مع مجلس إدارة ICANN

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مجلس إدارة ICANN وناقشوا ما يلي:

- الجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، بما في ذلك:
  - القدرة على التنبؤ في طلبات نطاقات gTLD الجديدة
  - الالتزامات الطوعية للسجلات والتزامات المصلحة العامة
  - دعم مقدم الطلب
  - مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية وتحذيراتها المبكرة
  - المزادات: آليات الملاذ الأخير/الحل الخاص لمجموعات الخلافات
- تنفيذ تفويض خدمات الخصوصية/الوكيل

الاجتماع مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)

استعدادًا لمنتدى السياسات ICANN77، اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية بأعضاء اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين وناقشت ما يلي:

- الجولة القادمة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة
- المشورة المشتركة لعام 2017 بشأن تمكين المشاركة الشاملة والمستنيرة والهادفة في ICANN
- انتهاك نظام اسم النطاق

الاجتماع مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO)

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع أعضاء من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO وناقشوا ما يلي:

- الجولة القادمة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة
- الحد من انتهاك نظام اسم النطاق DNS
- خدمة طلب بيانات التسجيل

مناقشات قطاعات المجتمع

شارك أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في الجلسات المجتمعية ذات الصلة المقررة كجزء من اجتماع ICANN77، بما في ذلك اجتماعات الحوار المُيسّر للجنة الاستشارية الحكومية/اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين/المنظمة الداعمة للأسماء العامة حول نطاقات المستوى الأعلى العامة المغلقة وعملية توجيهات المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن دعم مقدم الطلب.

III. الشؤون الداخلية

1. عضوية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

يوجد حاليًا 182 دولة ومنطقة عضوًا في اللجنة الاستشارية الحكومية و38 منظمة مُراقبة.

2. انتخابات اللجنة الاستشارية الحكومية

ستبدأ عملية انتخابات 2023 لنواب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية بعد اجتماع ICANN77 بفترة وجيزة. وستغلق فترة الترشيح الأولية في 6 سبتمبر/أيلول 2023. وستُجرى عملية تصويت، إذا لزم الأمر، حتى 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023، خلال اجتماع ICANN78 العام، وبعد ذلك الوقت ستُعلن نتائج الانتخابات.

3. مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية

- **مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) التابعة للجنة الاستشارية الحكومية**

واصلت مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) التابعة للجنة الاستشارية الحكومية عملها للدعوة إلى تحسين التدابير لمكافحة انتهاك نظام اسم النطاق وتعزيز الوصول القانوني والفعال إلى بيانات تسجيل اسم النطاق.

شاركت مجموعة عمل السلامة العامة في ورشة عمل تنمية القدرات التي عُقِدت قبل اجتماع ICANN77 مباشرةً، مما ساعد على توجيه أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد إلى العديد من الموضوعات بما في ذلك أهمية بيانات تسجيل اسم النطاق والجهود الحالية لمكافحة انتهاك نظام اسم النطاق.

شاركت مجموعة عمل السلامة العامة أيضًا في جلسة لاطلاع اللجنة الاستشارية الحكومية على الحد من انتهاك نظام اسم النطاق والتي تضمنت عروض تقديمية حول 1) تعديلات انتهاك نظام اسم النطاق المقترحة على اتفاقية السجل وعقود اتفاقية اعتماد أمين السجل؛ 2) السجل الأوروبي لنطاقات الإنترنت EURid (السجل المشغل لنطاق EU.) للتنبؤ بالانتهاك ونظام الإنذار المبكر لفحص التسجيلات الضارة المحتملة؛ 3) ورشة عمل تنمية القدرات لمجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المعنية بالمناطق المهمّشة USRWG؛ و4) القضايا التي يجب النظر فيها للتعليق العام من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية على تعديلات العقد.

واصلت مجموعة عمل السلامة العامة مشاركتها النشطة لدعم مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية المصغرة التي تركز على قضايا تسجيل اسم النطاق بما في ذلك من خلال المشاركة في التحديث إلى اللجنة الاستشارية الحكومية حول هذه القضايا. وتضمن العرض تحديثًا لخدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS). فيما يتعلق بخدمة طلب بيانات التسجيل، شكرت مجموعة عمل السلامة العامة مؤسسة ICANN على جهودها لدعم القدرة على الحفاظ على سرية طلبات وكالات إنفاذ القانون.

واصلت مجموعة عمل السلامة العامة أيضًا انتشارها، وعقدت مناقشات مع عدد من المجموعات المكونة داخل ICANN وهيئات السلامة العامة.

- **مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المعنية بالمناطق المهمّشة (USRWG)**

عقدت مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المعنية بالمناطق المهمّشة (USRWG)، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، ورشة عمل لتنمية القدرات (CDW) ناجحة حول انتهاك نظام اسم النطاق في 11 يونيو/حزيران 2023.

كانت هذه المبادرة جزءًا من جهود تنمية قدرات اللجنة الاستشارية الحكومية الأوسع التي قدمتها مجموعة العمل خلال اجتماع ICANN75.

وبفضل مساهمات قادة موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية ومجموعة عمل السلامة العامة، بالإضافة إلى ممثلين من قسم النطاقات العالمية والاستراتيجية (GDS) لدى ICANN وقسم الامتثال لدى ICANN والأطراف المتعاقدة، مكنت ورشة العمل المشاركين في اللجنة الاستشارية الحكومية من فهم عملية التعليق العام والمساهمة فيها فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة لاتفاقية السجل واتفاقية اعتماد أمين السجل.

قدمت التعددية القائمة على اللغات فرصة للعديد من المشاركين في اللجنة الاستشارية الحكومية لتبادل الأفكار بلغتهم الأم حول عملية التعليق العام في ICANN وقضايا انتهاك نظام اسم النطاق. وكانت إحدى النتائج الرئيسية لورشة العمل أن المتطوعين من مجموعة متنوعة من البلدان تقدموا للانضمام إلى مجموعة صياغة. وستعمل هذه "المجموعة المصغرة" على وضع مسودة أولية لتعليق اللجنة الاستشارية الحكومية العام لمراجعة اللجنة الاستشارية الحكومية الأوسع، وذلك بعد اجتماع ICANN77 بوقت قصير.

وستستمر جهود تنمية قدرات مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المعنية بالمناطق المهمّشة مع ورش العمل والندوات عبر الويب اللاحقة وسيتم إجراء مسح ما بعد ورشة العمل لتصميم مبادرات تنمية القدرات حول الموضوعات التي تهم اللجنة الاستشارية الحكومية.

4. التقنيات الناشئة

ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية بإيجاز التقنيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وجذور نظام اسم النطاق البديلة وسلسلة الكتل، بما في ذلك تحديث من المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حماية الحقوق في هذه المساحات. وبتشجيع من تقرير مكتب المدير الفني المسؤول OCTO-034 حول "التحديات مع أنظمة التسمية البديلة"، وافقت اللجنة الاستشارية الحكومية على بناء القدرات حول هذا الموضوع خلال اجتماع ICANN78 في هامبورغ. وستتواصل اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجتمع ICANN الفني ومؤسسة ICANN لتقديم الخبراء خلال ورشة عمل بناء القدرات.

IV. المشكلات ذات الأهمية للجنة الاستشارية الحكومية

1. نطاقات المستوى الأعلى gTLD العامة المغلقة

تعرب اللجنة الاستشارية الحكومية عن تقديرها لممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية الذين يتعاونون مع أعضاء المنظمة الداعمة للأسماء العامة واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين في مجموعة الحوار المُيسَّر، وتظل ملتزمة بمواصلة هذا العمل بعد اجتماع ICANN77.

بالنظر إلى أن مسودة إطار عمل نطاقات gTLD العامة المغلقة[2] (مسودة إطار العمل) قد تم تعميمها للمراجعة والإسهام من قبل مجموعة الحوار المُيسَّر للجنة الاستشارية الحكومية/المنظمة الداعمة للأسماء العامة/اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين حول نطاقات gTLD العامة المغلقة قبل بدء اجتماع ICANN77 مباشرةً، أجرت اللجنة الاستشارية الحكومية مناقشة أولية حول مشروع الإطار المقترح.

تناولت ردود الفعل الأولية من اللجنة الاستشارية الحكومية المجالات المختلفة لمسودة إطار العمل. وأثارت اللجنة الاستشارية الحكومية مخاوف بشأن عدم وجود قرارات مقنعة للمسائل الأولية والأساسية في مسودة إطار العمل وناقشت الحاجة إلى مزيد من التوضيح حول حالات الاستخدام الواردة. وتتعلق هذه من بين أمور أخرى بقضايا المنافسة، والتقييم العام لقيمة نطاقات gTLD العامة المغلقة للإنترنت، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية المحتملة، ولجنة التقييم بما في ذلك معايير اختيارها بالإضافة إلى عضويتها. كما أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية عن شكوكها فيما يتعلق بتحديد دراسات الحالة المقنعة أو نقص التعريفات التشغيلية للمفاهيم الهامة مثل المصلحة العامة. وناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا الطرق والوسائل المحتملة التي يمكن للحكومات التدخل بها أثناء تقييم الطلبات المحتملة لنطاقات gTLD العامة المغلقة.

تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية التزامها بمواصلة توضيح موقفها في الفترة المحددة لتعليقات المجتمع حول مسودة إطار العمل، وتسعى إلى معالجة الأسئلة المذكورة أعلاه، وتدرك أن إطار العمل النهائي، إذا تم الاتفاق عليه، يمكن أن يكون بمثابة أساس لعمل السياسة في المستقبل لتحديد المعايير والقواعد لطلبات نطاقات gTLD العامة المغلقة في الجولة القادمة لنطاقات gTLD الجديدة. وتؤكد كذلك على أن الخطوات الإضافية، بما في ذلك البدء المحتمل لعملية سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة، يجب أن يتم اتخاذها فقط إذا تم اقتراح حلول محددة في المسودة النهائية ومعالجة المشكلات المذكورة أعلاه معالجةً مناسبة.

تشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أنه ينبغي عدم استبعاد أي خيار لسياسة، بما في ذلك حظر نطاقات gTLD العامة المغلقة، وذلك إذا لم يتم العثور على طريقة للمضي قدمًا ترضي مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي أي حال، سيخضع إطار العمل لاتفاق بالتوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية.

[2] مسودة إطار عمل نطاقات gTLD العامة المغلقة (8 يونيو/حزيران 2023):
https://gnso.icann.org/sites/default/files/policy/2023/draft/draft-framework-for-closed-generic-gtlds-08jun23-en.pdf

2. الالتزامات الطوعية للسجل (RVC) / التزامات المصلحة العامة (PIC) في نطاقات gTLD الجديدة

أثناء مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية في الجولة القادمة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن التزامات المصلحة العامة الإضافية الإلزامية والطوعية يجب أن تظل ممكنة لنطاقات gTLD الجديدة المستقبلية من أجل معالجة مخاوف السياسة العامة الناشئة.

3. مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية وتحذيرات اللجنة الاستشارية الحكومية المبكرة في نطاقات gTLD الجديدة

ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بالمشاركة في حوار مع مجلس إدارة ICANN حول مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية والتحذيرات المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية، كما تمت مناقشته في اجتماع ICANN77.

وتؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية على أن تحذيرات اللجنة الاستشارية الحكومية المبكرة ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية على حد سواء أدوات مهمة ومفيدة لتحديد الطلبات التي تثير مخاوف السياسة العامة ويجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من أي جولات في المستقبل. وتظل اللجنة الاستشارية الحكومية منفتحة لزيادة الشفافية والإنصاف في هذه الأمور، بما في ذلك منح مقدمي الطلبات فرصة للحوار المباشر مع اللجنة الاستشارية الحكومية. وبهذا المعنى، ترى اللجنة الاستشارية الحكومية القيمة في التوصيات المتعلقة بالفترات الزمنية المحددة للتحذيرات المبكرة، والحوار المباشر بين حكومة إصدار التحذير المبكر ومقدم الطلب، وفرصة لمقدم الطلب لتعديل طلباته بناءً على تلك المشاورات.

ترى اللجنة الاستشارية الحكومية أن تحذيرات اللجنة الاستشارية الحكومية المبكرة هي آلية مفيدة لبدء مناقشة مع مقدم الطلب حول قضايا معينة وأسئلة وحساسيات محتملة من قبل حكومة واحدة أو أكثر، حيث من المحتمل أن ينتهك أحد الطلبات القوانين الوطنية أو يثير الحساسيات. ويمكن أن يساعد الحوار البناء من خلال هذه العملية مقدمي الطلبات على فهم اهتمامات الحكومات بشكل أفضل ومساعدة الحكومات على فهم أفضل للعملية المخطط لها لنطاقات gTLD المقترحة. وقد تساعد تحذيرات اللجنة الاستشارية الحكومية المبكرة مقدم الطلب على معرفة كيفية تخفيف المخاوف وإيجاد حل مقبول للطرفين.

ومن ثم، تعتبر اللجنة الاستشارية الحكومية آلية تحذير اللجنة الاستشارية الحكومية المبكر عنصرًا أساسيًا في أي جولة في المستقبل.

ومع ذلك، لا تعتبر اللجنة الاستشارية الحكومية أن التوصيات يجب أن تقيد أنشطة اللجنة الاستشارية الحكومية التي يتم تنفيذها وفقًا للوائح ICANN وإجراءات اللجنة الاستشارية الحكومية الداخلية. في هذا الصدد، لا تدعم اللجنة الاستشارية الحكومية التقييد الموصى به (توجيهات التنفيذ 30.2) فيما يتعلق بتوقيت مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية على الفئات القادمة لنطاقات TLD وطلبات معينة، والذي يهدف إلى منع أي مشورة يتم تقديمها بعد الانتهاء ونشر دليل مقدم الطلب القادم.

لا يتفق بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية مع توجيهات التوصية 30.4 التي يشير إلى حذف اللغة فيما يتعلق بالتغييرات المحتملة للقسم 3.1 من دليل مقدم الطلب لعام 2012 الذي ينص على أن مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية "ستخلق افتراضًا قويًا لدى مجلس إدارة ICANN بأنه ينبغي عدم الموافقة على الطلب." وبقصد الرد على المخاوف التي تفيد التوصية بحذف هذه اللغة، يقترح بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الصياغة البديلة التالية لذلك الجزء المحدد من القسم 3.1 من دليل مقدم الطلب القادم: "سيخلق افتراضًا قويًا لدى مجلس إدارة ICANN بأنه ينبغي عد الموافقة على الطلب، دون الإخلال بالأحكام السارية في اللوائح". وترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بفرصة الاشتراك في حوار بناء مع مجلس الإدارة من أجل استكشاف البدائل التي قد تقدم طريقة للمضي قدمًا وتستوعب وجهات النظر المختلفة الموجودة حول هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالتوصية 30.6، توافق اللجنة الاستشارية الحكومية على الفكرة القائلة بوجوب شرح تحذير اللجنة الاستشارية الحكومية المبكر وأنه من أجل ضمان الحوار البناء في مرحلة مبكرة من الإجراء وتخفيف هذه المخاوف، فمن المهم أن تصدر

الحكومة (الحكومات) التحذير المبكر (التحذيرات) أو اللجنة الاستشارية الحكومية في مشورتها لتقديم تفسير/حيثية مكتوبة. ومع ذلك، ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في استرجاع لغة التسوية التي قدمتها اللجنة الاستشارية الحكومية، حيث قد لا يمكن معالجة الطلبات دائمًا في رأي الحكومة (الحكومات) التي تصدر تحذيرًا مبكرًا من اللجنة الاستشارية الحكومية. ولذلك، تقترح اللجنة الاستشارية الحكومية تبني لغة محدثة للتوصية 30.6 على النحو التالي: "[...] الطريقة التي يمكن بها لمقدم الطلب على الأرجح أن يعالج مخاوف أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أقصى حد ممكن".

4. انتهاك نظام اسم النطاق

تشعر الحكومات في ICANN بالقلق إزاء الآثار السلبية لانتهاك نظام اسم النطاق. لذلك تقدر اللجنة الاستشارية الحكومية جهود ICANN الاستباقية والمركزة والأطراف المتعاقدة للتفاوض بشأن تعديلات العقود الواضحة والقابلة للتنفيذ لتعطيل أو التخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق.

وترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بالتوضيح المقدم خلال جلسة إنهاك نظام اسم النطاق الخاصة بها التي تفيد بأنه في حالة عدم الامتثال، فإن قسم الامتثال لدى ICANN سيكون قادرًا على تعليق أو إلغاء الاتفاقية مع الطرف المتعاقد، وتشجع مؤسسة ICANN والفريق المفاوض على ضمان أن هذا واضح في هذه العملية بموجب التعديل. كما ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بالاستفاضة في استشارة ICANN حول مفهوم "الدليل القابل للتنفيذ." وتشارك اللجنة الاستشارية الحكومية التشجيع الذي قدمته الاستشارة لأمناء السجلات "لمراقبة الأسماء المسجلة التي ترعاها بشكل استباقي لتحديد انتهاك نظام اسم النطاق المحتمل" وتؤكد على أن مشغلي السجل يجب أن يحصلوا أيضًا على أدلة قابلة للتنفيذ من خلال جهودهم الاستباقية.

تدعم اللجنة الاستشارية الحكومية زيادة الالتزامات التعاقدية لرفع مستوى الأساس في معالجة انتهاك نظام اسم النطاق وتتطلع إلى المساهمة في عملية التعليق العام. وترحب اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا بأي عمل إضافي يمكن لفريق التفاوض القيام به لتوضيح التزامات التقارير القادمة بهدف تعزيز شفافية سياسات الأطراف المتعاقدة وكيفية استجابتها لانتهاك نظام اسم النطاق. وتعزز اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا التزامها بالمساهمة في مزيد من العمل (بما في ذلك التعديلات التعاقدية، وعمليات وضع السياسات وإنشاء أفضل الممارسات) ضمن عملية أصحاب المصلحة المتعددين التي ستكون ضرورية في الرحلة المستمرة لمواجهة هذا التهديد لأمان نظام اسم النطاق، بما في ذلك قبل الجولة القادمة لطلبات نطاقات gTLD الجديدة.

5. دقة بيانات التسجيل

تظل اللجنة الاستشارية الحكومية ملتزمة بالعمل ضمن فريق تحديد نطاق الدقة لتقييم حالة الدقة الحالية بموجب عقود ICANN. وتعد دقة بيانات التسجيل عنصرًا مهمًا في تحقيقات إنفاذ القانون والأمن السيبراني، وإدارة تسجيل اسم النطاق، وغيرها من المصالح المشروعة لأطراف ثالثة. وفي الوقت نفسه، تؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية على ضرورة مراعاة الحفاظ على الدقة مع تأثير أي سياسة على احتياجات الخصوصية لجميع المسجلين، بما في ذلك أولئك الذين لديهم احتياجات خصوصية معززة.

ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بإتمام مؤسسة ICANN لتقييم تأثير حماية البيانات (DPIA) بشأن تدقيق الامتثال التعاقدي الذي يمكن أن يلقي الضوء على حالة الدقة الحالية. وعلى وجه الخصوص، تشجع قرار مؤسسة ICANN اللجنة الاستشارية الحكومية بأن هذا التدقيق سوف يمتثل للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) الأوروبي. وتدعم اللجنة الاستشارية الحكومية جهود ICANN والأطراف المتعاقدة لإنهاء اتفاقية حماية البيانات (DPA) وتؤكد على أهمية إنهاء هذه الاتفاقيات على وجه السرعة والتي ستدعم جهود فريق تحديد النطاق للمضي قدمًا في عمله. وسيساعد إتمام اتفاقية حماية البيانات وتقييمات تأثير حماية البيانات على ضمان أن مؤسسة ICANN مجهزة تجهيزًا أفضل لتلقي التعليقات من هيئات حماية البيانات الأوروبية ذات الصلة فيما يتعلق بالأساس القانوني لمؤسسة ICANN لمعالجة بيانات التسجيل لأغراض قياس الدقة.

أخيرًا، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن أكثر من ستة أشهر قد مرت منذ أن تبنت المنظمة الداعمة للأسماء العامة اقتراحًا بإيقاف عمل فريق تحديد النطاق مؤقتًا. وفي ضوء انتهاء فترة الإيقاف المؤقت هذه، سترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بتحديث

حول خطط استئناف عمل فريق تحديد النطاق، بما في ذلك أي تقدم محرز نحو اختيار رئيس جديد. وتشير اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا إلى أنه سيكون من المفيد تلقي تحديثات ربع سنوية عن حالة اتفاقيات حماية البيانات وإعطاء مزيد من الاعتبار للأنشطة التي قد يستأنفها فريق تحديد نطاق الدقة في غضون ذلك.

6. خدمة طلب بيانات التسجيل

تتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية إلى إطلاق خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) وتدعم الجهود المبذولة لتوليد البيانات التي يمكن أن توفر مزيدًا من المناقشات المجتمعية حول الطريقة التي يمكن أن يلبي بها نظام وصول وإفصاح بما يتماشى مع المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات احتياجات مستخدمي النظام والجمهور.

وتشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أهمية تعظيم المشاركة التطوعية في النظام، بما في ذلك من خلال التواصل الفعال وهياكل الحوافز المحتملة.

علاوة على ذلك، تؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية على أهمية تزويد مستخدمي خدمة طلب بيانات التسجيل بسهولة الوصول إلى التدريب خطوة بخطوة والتوجيهات في شكل الأسئلة المتداولة (FAQs) وأجوبتها.

7. سياسة التوافق في الآراء لبيانات التسجيل

ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بتنفيذ توصيات المرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات وتكرر أهمية قدرة سياسة التوافق في الآراء على الامتثال لمبادئ حماية البيانات الحالية مع السماح للأطراف المتعاقدة بمعالجة البيانات بما يتماشى مع الالتزامات ذات الصلة في نطاق سلطاتها القضائية.

تحيط اللجنة الاستشارية الحكومية علما بملخص ICANN للتعليقات العامة بشأن تنفيذ المرحلة 1 وتدعم اقتراح فريق مشروع التنفيذ، بما يتماشى مع تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية العام، لتقليص الجدول الزمني للطلبات العاجلة إلى أربع وعشرين ساعة.

وبشكل منفصل، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن مخاوف السياسة العامة الأخرى ظلت دون معالجة. وتدعو اللجنة الاستشارية الحكومية إلى العودة إلى تعليقاتها الأولية، التي تحتفظ بالكامل، بأنه "ينبغي للأطراف المتعاقدة أن تجمع بيانات الأشخاص الاعتباريين وتجعلها متاحة للجمهور."[3] علاوة على ذلك، "يمكن النظر في ضمانات إضافية في حالة احتواء عنوان البريد الإلكتروني لشخص اعتباري على بيانات شخصية، وفي هذه الحالة يمكن نشر عنوان بريد إلكتروني وظيفي بدلًا منه." بالإضافة إلى ذلك، تسلط اللجنة الاستشارية الحكومية الضوء على الحاجة إلى طلب جمع ونشر بيانات البائعين. وهذا مهم بشكل خاص لتحديد الأطراف المسؤولة عن بيع أسماء النطاقات مباشرةً للمسجلين وتسليط الضوء على جهة اتصال مهمة قد تكون في وضع أفضل لتقديم بيانات ذات مغزى عن هؤلاء المسجلين و / أو التحقيق في الانتهاك الذي يقوم به هؤلاء المسجلين وتخفيفه.

[3] تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية على مسودة سياسة التوافق في الآراء لبيانات التسجيل لنطاقات (نوفمبر/تشرين الثاني 2022 21) gTLDs: https://gac.icann.org/statement/public/gac-comments-registration-data-consensus-policy-21nov22.pdf

V. مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس إدارة ICANN

تم التوصل إلى بنود المشورة التالية من GAC إلى مجلس الإدارة على أساس التوافق في الآراء على النحو المحدد في لوائح ICANN[4]:

1. القدرة على التنبؤ في طلبات نطاقات gTLD الجديدة

a. أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس الإدارة بما يلي:

i. اتخاذ خطوات لضمان المشاركة العادلة في الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ القدرة على التنبؤ (SPIRT) المقترح من قِبل جميع مجتمعات ICANN المهتمة، على قدم المساواة.

الحيثيات

تقدر اللجنة الاستشارية الحكومية الجهود المبذولة لإنشاء إطار عمل القدرة على التنبؤ. ويشير أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن مزيدًا من التوضيح حول تنفيذ الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ القدرة على التنبؤ أمر ضروري، بالإضافة إلى الدور الذي ستلعبه اللجنة الاستشارية الحكومية فيه، لا سيما في ضوء توجيهات التنفيذ 2.3 للتقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة الذي يقترح حوارًا مباشرًا بين الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ القدرة على التنبؤ، ومؤسسة ICANN ومجلس إدارة ICANN بشأن مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية، التي تتوقع اللجنة الاستشارية الحكومية أن يتم إدراجها فيه أيضًا، كما تمت مناقشته مع مجلس الإدارة ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة خلال اجتماع ICANN77. علاوة على ذلك، يؤكد أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على أهمية فرصة المشاركة العادلة على قدم المساواة في الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ القدرة على التنبؤ من قِبل جميع مجتمعات ICANN المهتمة.

[4] القسم.12.2.(أ)(10) من اللوائح "يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن النواحي السياسة العامة كما ينبغي الأخذ في عين الاعتبار، في عمليتي تشكيل السياسات وتبنيها على حد السواء. وفي حالة ما إذا قرر مجلس الإدارة اتخاذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فيجب عليه إخطار اللجنة الاستشارية الحكومية وإبداء أسباب اتخاذ قراره بعدم مراعاته لتلك المشورة. لا يجوز رفض أي مشورة معتمدة بتوافق كامل في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية المقصود بها ممارسة اعتماد القرارات بالموافقة العامة مع عدم وجود أي اعتراض رسمي ("مشورة GAC بالتوافق في الآراء")، إلا بتصويت لا يقل عن 60% من أعضاء مجلس الإدارة، وستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة بعد ذلك بحسن نية وبطريقة فعالة وفي الوقت المناسب التوصل إلى حل مقبول للطرفين. وستذكر اللجنة الاستشارية الحكومية فيما لو كانت المشورة التي تقدمها إلى مجلس الإدارة هي مشورة GAC القائمة على التوافق في الآراء.

2. الالتزامات الطوعية للسجل (RVC) / التزامات المصلحة العامة (PIC) في نطاقات gTLD الجديدة

a. أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس الإدارة بما يلي:

i. ضمان أن أي التزامات طوعية للسجل (RVC) في المستقبل والتزامات المصلحة العامة (PIC) قابلة للتنفيذ من خلال التزامات تعاقدية واضحة، وأنه يجب تحديد عواقب الإخفاق في الوفاء بهذه الالتزامات في الاتفاقيات ذات الصلة مع الأطراف المتعاقدة.

الحيثيات

تدعو اللجنة الاستشارية الحكومية إلى العودة إلى مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية المستمرة فيما يتعلق بالتنفيذ الضعيف لالتزامات المصلحة العامة المطبقة على نطاقات gTLD في القطاعات عالية التنظيم والافتقار إلى الوضوح والفعالية لآلية لحل النزاعات (إجراءات تسوية الخلافات الخاصة بالتزامات المصلحة العامة أو PICDRP) وتوصي بأن يتم إصلاح هذه المشكلات في جولات قادمة.

3. دعم مقدم الطلب في طلبات نطاقات gTLD الجديدة

a. أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس الإدارة بما يلي:

i. تحديد خطط ICANN المتعلقة بخطوات لتوسيع الدعم المالي والمشاركة مع الجهات الفاعلة في المناطق الممثلة تمثيلًا ناقصًا أو المهمشة بحلول اجتماع ICANN78 من أجل إثراء مداولات اللجنة الاستشارية الحكومية حول هذه الأمور.

ii. اتخاذ خطوات لتقليل أو إلغاء رسوم الطلب ورسوم تسجيل ICANN المستمرة لتوسيع الدعم المالي لمقدمي الطلبات من المناطق الممثلة تمثيلًا ناقصًا أو المهمشة.

iii. اتخاذ خطوات في الوقت المناسب لتسهيل التنويع العالمي الكبير في برنامج نطاقات gTLD الجديدة من خلال ضمان زيادة المشاركة مع مجموعة متنوعة من الأشخاص والمنظمات في الأسواق والمناطق ناقصة التمثيل أو المهمشة، بما في ذلك عن طريق:

- رفع مستوى الوعي ببرنامج دعم مقدم الطلب؛
- توفير التدريب والمساعدة لمقدمي الطلبات المحتملين؛
- استكشاف إمكانية دعم توفير الخدمات الخلفية؛ و
- توفير التمويل الكافي لبرنامج دعم مقدم الطلب بما يتوافق مع أهداف التنويع.

الحيثيات

تؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية من جديد على أهمية زيادة العدد والتوزيع الجغرافي للطلبات من المناطق الممثلة تمثيلًا ناقصًا في الجولات المستقبلية لنطاقات gTLD الجديدة من خلال برنامج دعم مقدم الطلب. وتكرر اللجنة الاستشارية الحكومية "دعمها للمقترحات لتقليل أو إلغاء رسوم الطلب بشكل كبير ورسوم تسجيل ICANN المستمرة لتوسيع الدعم المالي"[5]، من أجل تغطية جميع هذه الطلبات بشكل كافٍ.

[5] تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية على المخرجات النهائية للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة لينظر فيها مجلس إدارة ICANN، بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2021: https://gac.icann.org/publications/public/gac-comment-subpro-final-outputs-1june21.pdf

بدون إجراء تخفيض كبير أو دعم مالي للطلب والرسوم المستمرة، لن يتمكن العديد من مقدمي الطلبات المحتملين في المناطق الناقصة التمثيل أو المهمشة من التقديم بسبب حالة اقتصاداتهم، حيث كان رأس المال المتاح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/المبادرات الرقمية محدودًا تاريخيًا.

تسلط اللجنة الاستشارية الحكومية الضوء على أن الدعم غير المالي يعد أيضًا عنصرًا مهمًا في برنامج دعم مقدم الطلب، مثل رفع الوعي وخدمات تنمية القدرات والتدريب. وقد تكون المساعدة في توفير خدمات خلفية مناسبة أيضًا في بعض الحالات.

4. المزادات: آليات الملاذ الأخير/الحل الخاص لمجموعات الخلافات في نطاقات gTLD الجديدة

a. أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس الإدارة بما يلي:

i. اتخاذ خطوات لتجنب استخدام المزادات كملاذ أخير في الخلافات بين الطلبات التجارية وغير التجارية؛ يمكن استكشاف وسائل بديلة لحل مجموعات الخلافات، مثل سحب القرعة.

ii. الحظر أو المنع بشدة للوسائل النقدية الخاصة لحل مجموعات الخلافات، بما في ذلك المزادات الخاصة.

الحيثيات

في حين أن اللجنة الاستشارية الحكومية تُقر بأنه، في محاولة لتقليص الألعاب المحتملة، تضمنت التوصية 35.3 من التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro الحاجة إلى تقديم الطلبات بنية "حسنة" لتشغيل نطاق مستوى أعلى TLD، تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية المخاوف المتعلقة بتنفيذ هذا الشرط، وتشير إلى أن التدابير التأديبية لعدم الامتثال لشرط تقديم النية "الحسنة" لم يتم تعريفها تعريفًا كافيًا.

وفيما يتعلق بمزادات الملاذ الأخير، تؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية من جديد وجهة نظرها بأنه ينبغي عدم استخدامها في الخلافات بين الطلبات التجارية وغير التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية التأكيد على أن الوسائل النقدية الخاصة لحل مجموعات الخلافات يجب حظرها أو منعها بشدة، وذلك لمنع الطلبات المقدمة تحت ذرائع كاذبة لتحقيق مكاسب مالية. ويمكن استخدام وسائل أخرى، مثل سحب القرعة، لحل مجموعات الخلافات.

تدعم اللجنة الاستشارية الحكومية وجهة نظر اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين المعبر عنها في مشورتها إلى مجلس إدارة ICANN مشيرةً إلى أنهم يرون أنه "يجب أن يكون هناك حظر على المزادات الخاصة" وأنه "من خلال تفويض مزادات ICANN فقط، يمكن على الأقل توجيه عائدات أي من مزادات ICANN المذكورة للاستخدامات لتحقيق مصلحة عامة، مثل ما تم تحديده من خلال مجموعة العمل المجتمعية CCWG بشأن عائدات المزاد."[6]

VI. متابعة المشورة السابقة

تعكس البنود التالية الأمور المتعلقة بمشورة التوافق في الآراء السابقة المقدمة إلى مجلس الإدارة.

1. خدمات الخصوصية والوكيل

تشكر اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإدارة على إعادة ترتيب الأولويات الخاص بتوصيات سياسة مشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل (PPSAI)، وفقًا لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة. بالإضافة إلى ذلك، طلبت المشورة الصادرة في ICANN76 أن يقوم مجلس الإدارة بتحديث اللجنة الاستشارية الحكومية بانتظام بشأن حالة الأنشطة المتعلقة بخدمات الخصوصية

[6] مشورة اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين إلى مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات عملية وضع السياسات للإجراءات القادمة (16 أبريل/نيسان 2021)

والوكيل. وفي هذا الصدد، تقدر اللجنة الاستشارية الحكومية التحديث من مجلس الإدارة خلال اجتماع ICANN77 بشأن حالة التطورات المتعلقة بخدمات الخصوصية والوكيل وترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بالتحديثات المستمرة، بما في ذلك تقديم التفاصيل كتابةً.

VII. الاجتماع القادم

من المقرر أن تجتمع اللجنة الاستشارية الحكومية بعد ذلك خلال الاجتماع العام السنوي ICANN78 في هامبورغ، ألمانيا في 21-26 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

اجتماع PF | ICANN77 – جلسة مشتركة: مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية
الأربعاء، 14 يونيو/حزيران، 2023 – من الساعة 09:00 م إلى الساعة 10:15 م بالتوقيت الرسمي الشرقي لأمريكا الشمالية

غولتن تيبي: مرحباً بكم في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مجلس إدارة ICANN 77 المنعقد يوم الأربعاء 14 حزيران/يونيو الساعة 9:00 بالتوقيت المحلي. إدراكاً بأن هذه جلسات عامة وأن أعضاءً آخرين من مجتمع ICANN قد يكونوا حاضرين معنا، فإن رئاسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وموظفي الدعم يهيبون بجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية كتابة أسمائكم والجهة التي تمثلونها في مربع الدردشة. حيث سيساعدنا ذلك على حفظ سجلات حضور صحيحة. ولضمان شفافية المشاركة في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN، نطلب منكم تسجيل الدخول إلى جلسات Zoom باستخدام الاسم الكامل. وإذا كنتم ترغبون في طرح سؤال أو إبداء تعليق، الرجاء كتابته في مربع الدردشة من خلال بدء وإنهاء عبارة بكلمة سؤال أو تعليق وفق ما هو موضح في مربع الدردشة. وتوجد الميزة في الجزء السفلي من نافذة برنامج زووم. تتضمن الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية جميع لغات الأمم المتحدة بالإضافة إلى البرتغالية. يمكن للمشاركين تحديد اللغة التي يريدون التحدث بها أو الاستماع إليها، بالنقر على أيقونة الترجمة الفورية على شريط أدوات Zoom. عند الرغبة في التحدث، من فضلك ارفع يدك. فبمجرد أن ينادي عليك القائم على تسيير الجلسة، يرجى إلغاء كتم الصوت والتفضل بالحديث. ويرجى ذكر الاسم واللغة التي ستتحدث بها في حال كنت ستتحدث بلغة أخرى غير الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة. ويُرجى التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى عندما تتحدث. وأخيرًا، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة لمؤسسة ICANN. وفي حالة حدوث انقطاع أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكتم صوت جميع المشاركين. يجري تسجيل الجلسة وسيكون التسجيل والنسخ متاحين على صفحة اجتماعات ICANN77. وبهذا، أود أن أترك الكلمة لنيكولاس كاباليرو، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. إليك الكلمة الآن يا نيكولاس.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلاً لك يا غولتن. صباح الخير وظهيرة طيبة ومساء الخير لجميع الحاضرين. أهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع المشترك للجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مجلس إدارة ICANN 77. مرحباً تريبتي، ومرحباً بك يا دانكو، ومرحباً بك يا سالي، ومرحباً بالسادة نواب الرئيس بيكي، و آفري، و نايجل، وبالسادة أعضاء مجلس الإدارة، والزملاء الموقرين في اللجنة الاستشارية الحكومية .

إليكم بعض التفاصيل الإجرائية قبل الخوض في عناصر جدول الأعمال. ستكون مدة هذه الجلسة 75 دقيقة، ثم سنأخذ استراحة قصيرة لمدة 30 دقيقة. حسناً ، إنها ليست استراحة قصيرة جداً ، وبعد الاستراحة، سنعقد جلسة نقاشية مدتها 60 دقيقة، تتناول فيها اللجنة الاستشارية الحكومية مسألة انتهاك نظام اسم النطاق ، وبعد ذلك مباشرة سنناقش التقنيات الناشئة لمدة 30 دقيقة ، ومن ثمّ سنأخذ استراحة الغداء.

إذن بالنسبة لجدول أعمال اليوم ، فإن المواضيع التي لدينا ، هي في الأساس مراجعة للمواضيع والأسئلة المتعلقة بالجولات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة، وتنفيذ تفويض خدمات الخصوصية والوكيل ، المعروف أيضًا باسم PPSAI ، ثم سنخوض في جميع الأعمال الأخرى (AOB).

ولتعريفكم بمسار الجلسة وإطلاعكم على بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بها، اسمحوا لي أن أتلو على مسامعكم أهداف الجلسة. تتمثل الفكرة الأساسية لاجتماع ICANN العام في إتاحة الفرصة للجنة الاستشارية الحكومية GAC للالتقاء والتفاعل مع مجموعات ICANN ومنظماتها وهياكلها الأخرى – مما يسمح للجنة بتنسيق وحل مسائل محددة في مجال السياسات والمسائل التشغيلية وإنشاء قنوات اتصال مع مجموعات أخرى لمعالجة القضايا الحالية ذات الاهتمام وتسهيل تبادلات المعلومات مستقبلًا.

يمثل اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع مجلس إدارة ICANN إحدى الفرص المهمة ، لذا فإن اجتماع اليوم مع مجلس إدارة ICANN سيمكّن اللجنة الاستشارية الحكومية من مشاركة ما لديها من آراء وأفكار وطرح الأسئلة في الوقت المناسب على أعضاء مجلس الإدارة بشأن المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للجنة.

واسمحوا لي أن أطلعكم على بعض المعلومات الأساسية بشأن آخر التطورات. تناولت الاجتماعات الأخيرة للجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة المواضيع المتمحورة في

جزئها الأكبر حول الأسئلة الرسمية. فاللجنة الاستشارية الحكومية تقدم أسئلتها إلى مجلس الإدارة قبل أسبوع إلى أسبوعين من بدء انعقاد اجتماع ICANN العام. وبالنسبة لبعض الاجتماعات، يقدم مجلس الإدارة عدداً من الأسئلة القياسية أو يطرح مواضيع للجلسة إلى مجموعات مجتمعية للرد على مجلس الإدارة.

لم يقترح مجلس الإدارة رسميًا أية مواضيع على اللجنة الاستشارية الحكومية لهذه الجلسة المشتركة ، ولكن تضمنت المراسلات الأخيرة من مجلس الإدارة إلى اللجنة رؤى حول موضوعين مهيئين للمناقشة. في 26 نيسان/أبريل، 2023، أرسلت تريبتي سينها رئيسة مجلس الإدارة خطاباً لي ولقادة المجتمع الآخرين بشأن "إعادة التوازن لعضوية لجنة ترشيح ICANN."

وقد أشارت رئيسة مجلس الإدارة في هذه المراسلات إلى أن "مجتمع ICANN ظل لأكثر من 10 سنوات يناقش مسألة إعادة توازن لجنة ترشيح (NomCom) ICANN." وربما تحسباً لاجتماع ICANN77، طلبت الرئيسة بعد ذلك من رئيس اللجنة، ممثلًا في شخصي، النظر في الرد على قائمة قصيرة من الأسئلة للتفاعل مع مجتمع ICANN بما يتيح فهم وجهات نظر المجتمع حول الشكل الذي يمكن أن تتخذه إعادة التوازن في المستقبل. وأحيطكم علماً أن هذه الأسئلة متاحة لاطلاع الجمهور.

في 22 أيار/مايو، 2023، أرسلت تريبتي سينها رئيسة مجلس الإدارة خطابًا إليّ يتعلق بموضوع التقرير النهائي لعملية وضع سياسة الإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة. وقد أوضحت رئيسة مجلس الإدارة في هذه المخاطبة أن عدداً من توصيات التقرير النهائي للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO لا تزال بحاجة إلى تسوية. ويولي مجلس الإدارة اهتمامه بإثنين من هذه القضايا الرئيسية، وهما مشورة إجماع اللجنة والتحذيرات المبكرة من اللجنة. وعلى وجه التحديد، يسعى خطاب رئيسة مجلس الإدارة إلى الحصول على آراء اللجنة الاستشارية الحكومية حول هاتين القضيتين المهمتين. وسيتم إتاحة مقتطفات محددة من هذا الخطاب في وقت لاحق لمراجعتها.

أنا لا أريد أن أستفيض أكثر في الكلام. وبهذا، فإنني أعيد الترحيب بكم جميعًا، وأحيل الكلمة إلى تريبتي سينها، رئيسة مجلس إدارة ICANN. تريبتي، الكلمة لكِ.

تريبتي سينها: شكراً لك يا نيكولاس. اسمحوا لي أن أنضم إلى نيكولاس في الترحيب بكم جميعًا في اجتماع ICANN 77 ، الذي تستضيفه العاصمة الأمريكية واشنطن لأول مرة. مرحبًا بكم. وكما أوضح نيكولاس للتو ، ثمة بعض المسائل المحورية جداً، والتي نحتاج إلى تناولها. فالجولة التالية من الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD هي إحدى المبادرات الرئيسية لـ ICANN، وعلينا تسليط الضوء على بعض المسائل شديدة التعقيد، ونحن نقدّر بشدة مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية.

وقد أخذ كل من بيكي وآفري - عضوا مجلس الإدارة - على عاتقهما مهمة رعاية هذه المبادرة بالذات. وانطلاقاً من هذا السياق، أود أن أحيل الكلمة إلى بيكي.

بيكي بور: أتريدين طرح الأسئلة التي أرسلتِها؟ أترى أن هذا أفضل خيار؟

نيكولاس كاباليرو: إذا كان هذا مناسباً لك.

بيكي بور: إنهم بحوزتك هنا. حسناً، هذا ممتاز. شكرًا جزيلاً. صلب الموضوع هو أنه ثمة العديد من الأسئلة المقدمة منكم ، أو هي ليست أسئلة ، وإنما معلومات قدمتموها بشأن المشورة التي كانت اللجنة تفكر في تقديمها. ما أود أن أقوله فقط هو إن إطلاعنا بشكل مسبق على ما كان يدور في ذهنكم وتتحدثون عنه، هو أمر مفيد جداً بالنسبة لنا، بل وللمجتمع بأسره. ولذا أود فقط أن أشكر اللجنة لاتباعها هذا النهج ، لأننا في مجلس الإدارة وجدناها فكرة مفيدة بالتأكيد ، وأعتقد أن مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة. GNSO أبلى بلاءً حسناً في عقد جلسة مثمرة حقًا بين اللجنة والمجلس.

إذن هذه المسألة تتعلق بمشورة اللجنة والتحذير المبكر الصادر عنها ، ودعنا نرى ، هل هذا هو السؤال الأول؟ إذن أول مسألة سنخوض فيها هي القدرة على التنبؤ ، وستتناول آفري هذه المسألة.

أفري دوريا: شكرًا جزيلًا. فيما يتعلق إذن بمسألة القدرة على التنبؤ، أعتقد أن الأمر يخص مسودة المشورة ، وأنا أحاول العثور على الكلمات المناسبة لوصفها ، حيث إنها تتناول حاجة اللجنة إلى مشاركة كاملة ومتساوية. وأعتقد أن مجلس الإدارة قدم دعماً كبيراً في هذا الصدد. فبعد أن استمعت إلى الجلسة المنعقدة بين المنظمة الداعمة للأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية أمس البارحة، ووصفهم لآلية عمل ذلك وكيف يرون أن ذلك يتم على قدم المساواة، ثمة تساؤلات تدور في ذهني. ولذا سنصل إلى نقطة تطرح سؤال مفاده: هل هذا يبدو بالنسبة لكم مثل شيء يعمل على قدم المساواة مع أخذ هذه الظروف في الاعتبار؟

الأمر كذلك بالنسبة لي، ولكنك بالطبع قد تخالفني الرأي. وهنا تكمن نقطة البدء. لذا أعتقد أننا سنستهل هذا النقاش بقولنا نعم، نحن نتفق على أن اللجنة الاستشارية الحكومية يجب أن تكون قادرة على المشاركة على قدم المساواة. وقد استمعنا إلى شرح المنظمة الداعمة للأسماء العامة و بول لهذه النقطة بالأمس، لأنها متغيرة وتعتمد على ظروف المسألة ، علماً أنه يمكن لكل من له علاقة بالمسألة أن يشارك ويبدي رأيه، وما إلى ذلك. وبالطبع ، أوضح بول مراده بشكل أفضل مما أستطيع.

ولكن فيما يتعلق بالنظر في ذلك والنظر في المشورة المحتملة ، فلربما كان هذا بمثابة نقطة الانطلاق. فإذا لم يجدِ ذلك نفعًا، فكيف نتوجه عندئذٍ؟ ولعل نقطة الانطلاق تكمن في المحادثات التي أجريتموها مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة، والتي أجريناها نحن المنظمة، والتي من الممكن أن نجريها معًا بمرور الوقت. وإذا كان أي شخص يود أن يضيف شيئاً فلتفضل.

بيكي بور: ليس لدينا ما نضيفه بخلاف أننا بالطبع نرحب بكافة أشكال المشاركة التي أبدت اللجنة استعدادها لتقديمها.

أفري دوريا: هل تود الرد على الأسئلة المتعلقة بكل مسألة من هذه قبل المضي قدماً؟ أجل، نعم.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك يا آفري. شكرًا لكِ، بيكي. كنت سأطلب منك ذلك. هل تود الوقوف على الأسئلة ومن ثمّ . . .

بيكي بور: ربما من الأسهل أن نخوض في جميع هذه النقاط ثم نسمح للحاضرين. . .

نيكولاس كاباليرو: ومن ثم يمكننا تلقي الأسئلة. حسناً، هذا ممتاز. أعود إليك يا بيكي.

بيكي بور: إذن المسألة التالية التي أثرتها هي شيء تفكر في تقديم المشورة بشأنه ، فيما يتعلق بالالتزامات الطوعية للسجل ، وحث مجلس الإدارة على ضمان إنفاذ أي التزامات طوعية للسجل في المستقبل. ولذ أود البدء بالقول إن مجلس الإدارة ناقش مسألة قابلية إنفاذ التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجل.

وكمبدأ عمل أساسي، ثمة التزام واضح في مجلس الإدارة بإنفاذ أي التزام يرد في العقود المبرمة مع المتقدمين بطلبات على نطاقات gTLD. فنحن لا نريد أن ننص على أي شيء في العقود مما يتعذر إنفاذه.

وعندما أقول "قابل للإنفاذ" فأنا أقصد ذلك من منظورين اثنين. أولهما هل قابلية الإنفاذ أمر عملي؟ فما هي المعايير التي ستعرف ICANN من خلالها أن السجل الذي قدم التزامًا طوعيًا بمعالجة إحدى المخاوف المتعلقة بالسياسات العامة، إذ كيف سيعرف مجلس الإدارة ذلك، وكيف ستعرف مؤسسة ICANN ذلك، بل وكيف سيعرف قسم الامتثال لدى ICANN أنك في حالة امتثال أم لا، أو أن السجل في حالة امتثال من عدمه؟ ولأن هذه المسألة جوهرية، فإننا سنقوم بتحديد الالتزامات الطوعية للسجل الممكن إنفاذها على أرض الواقع. فنحن هنا نتحدث عن ماهية الآليات الواجب وضعها.

وأما المسألة الأخرى فهي تتعلق بالطبع بأن تكون التزامات قابلة للإنفاذ في ضوء قانون ICANN ، بمعنى أن أي التزام مصلحة عامة أو التزام طوعي للسجل يتم تقديمه ينبغي أن يتماشى مع التزاماتنا وقيمنا الجوهرية المنصوص عليها في اللوائح الداخلية. ولذا ، أود أن أقول ، وأعتقد أنني أستطيع أن أقول هذا نيابة عن مجلس الإدارة ، أننا سنتصرف بجدية تامة ونأخذ هذا الأمر

على محمل الجد لضمان أن أي التزامات طوعية ترد في عقد ICANN قابلة للإنفاذ من منظور عملي و قانوني، وفي ضوء قانون ICANN.

ومن هذا المنطلق، فإن الاقتراح الذي قدمته اللجنة الاستشارية الحكومية بأنه يمكننا معالجة مسألة قابلية الإنفاذ هذه من خلال وضع أحكام تعاقدية واضحة لم يفضِ إلى أي تقدم. وهذا الأمر غاية في الأهمية. إذ أن أي شيء يرد في العقد يجب أن يكون واضح لا لبس فيه. ولكن علينا أيضًا أن نضع في اعتبارنا أن هناك طرقاً - نظراً لوجود آليات مساءلة لدى ICANN ولأننا ملتزمون بالمساءلة - أقول ثمة طرق يمكن للأفراد من خلالها الطعن في قابلة إنفاذ التزام ما من منظور ICANN القانوني.

لذا أقول إن ما اقترحه مجلس الإدارة - بصورة مبدئية - على مجلس منظمة دعم الأسماء العامة في هذا الصدد، هو أننا مستعدون لقبول توصياتهم فيما يتعلق بالتزامات المصلحة العامة/الالتزامات الطوعية للسجل، شريطة إبداء الالتزام تجاهنا ، فيمكنهم عندئذٍ أن يوضحوا كتابةً أن استخدامهم لهذا المصطلح، أقصد التزام المصلحة العامة/الالتزام الطوعي للسجل، إنما يقصدون به التزامات المصلحة العامة/الالتزامات الطوعية للسجل التي وافقنا عليها، ووافقت عليها مؤسسة ICANN وكذلك مقدم الطلب باعتبارها قابلة للإنفاذ من منظور عملي وقانوني

ثم إن مجلس الإدارة ذكر أننا نريد الآن بدء محادثة مع المجتمع حول كيفية جعل هذه الالتزامات قابلة للإنفاذ. وكما ذكرت لكم ، مع أن لغة العقد ضرورية، إلا أنها لا تُعد كافية بالضرورة. ولذا أدعوكم أن تترقبوا إجرائنا محادثات مع المجتمع ، والتي آمل أن تشاركوا فيها جميعًا، وذلك للحديث عن العمليات المتاحة لضمان أن هذه الالتزامات قابلة للإنفاذ.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لكِ، بيكي. وبالمناسبة، لدي أسئلة وردت من مندوب سويسرا، ولكن كما اتفقنا سابقًا، سنخوض أولًا في المواضيع، ومن ثمّ سنتلقى الأسئلة. لذا أهيب بمندوب سويسرا بأن ينتظر لمدة 10 دقائق تقريبًا. تفضلي

أفري دوريا: حسناً، نعم، بالانتقال إلى موضوع دعم مقدم الطلب. أود أن أشير في البداية أن مجلس الإدارة يدعم بشدة كامل الاقتراح بدعم مقدم الطلب ، وقد وافق بالفعل على معظم التوصيات التي تتناول

دعم مقدم الطلب. وأما ما تبقى فهي تشمل توزيع الأموال على مقدمي الطلبات، إما للمساعدة على كتابة الطلبات أو على دفع الرسوم القانونية.

إن مجلس الإدارة في غاية القلق، وليس من المرجح أن يقبل فكرة توزيع الأموال. إذ بادئ ذي بدء، توحي الطريقة التي صيغت بها في التوصيات أنها ستكون التزامات ذات نهاية مفتوحة. فهي إحدى أنواع الالتزامات التي لا تتضمن أي حدود، مما يجعلها إشكالية على أية حال.

وثمة أيضًا مشكلة ذات طبيعة ائتمانية فيما يتعلق بمنح الأموال للأشخاص الذين سيأتون إليك لتقديم طلب للحصول على شيء ما. ولذلك نحن نحاول نوعًا ما تركيز هذا الأمر على الخدمات المجانية ودعم تلك الخدمات. لذا فإن ما فعلناه - في الأساس - هو العودة إلى الوراء وقلنا شيئاً مثل: هل يمكنكم منح هذا الأمر مزيد من التفكير، بمعنى أن نفكر في الطرق التي يمكننا من خلالها تقديم هذا النوع من الدعم بما يسهّل تقديم يد المساعدة، فضلاً عن بعض الأفكار الأخرى لدعم مقدمي الطلبات التي ، على سبيل المثال ، أرسلتها اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تخفيض الرسوم أو إلغائها؟

فهذه إذن إحدى النقاط التي تبحث عن إجابة للسؤال القائل: هل يمكن لهذه الأمور أن تكون البديل؟ وقد عدنا إلى منظمة دعم الأسماء العامة من أجل إجراء مزيد من المحادثات والمباحثات من هذا النوع، خلال الفترة القادمة التي تتضمن تقديم التوضيحات.

بيكي بور: نعم، وأود أن أضيف أن هذه الاقتراحات التي تفضلت بها، من قبيل الرسوم المخفضة، هي بالضبط أنواع التفكير الإبداعي التي نريد النظر فيها وتوسيع برنامج دعم مقدم الطلب لدينا.

الموضوع التالي الذي أتيت على ذكره هو الأحكام الواردة في توصيات الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التحذيرات المبكرة من اللجنة الاستشارية الحكومية ومشوراتها القائمة على الإجماع. وأود أن أوضح أن مجلس الإدارة أرجأ النظر في توصيات منظمة دعم الأسماء العامة، لأن أول شيء نريد القيام به هو التحدث مع اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تلك التوصيات ، والوصول إلى فهم أفضل لمصدرها ، وشرح القيود التي قد ترد إلينا من بعض عمليات المراجعة المستقلة ومتابعة التزاماتنا بموجب اللوائح الداخلية فيما يتعلق بالمشاركة مع اللجنة الاستشارية الحكومية.

هذه إذن كانت إحدى الخطابات التي أرسلتها تريبتي إلى نيكو. ونحن بصدد البدء بهذه العملية. فنحن نفهم تمامًا مخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية. وكما ذكرتُ سابقاً، أعتقد أن خطوتنا الأولى تتمثل في إجراء محادثة مع اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن كيفية التعامل مع هذه المسائل. وكما يعلم العديد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الذين شاركوا في مناقشات عملية انتقال الأشراف على وظائف IANA ، علينا التأكد من إقامة نظام تقدم لنا اللجنة من خلاله المشورة التي يمكننا تنفيذها دون انتهاك اللوائح الداخلية. فأنا أعتقد أننا جميعاً متفقون على أنه بغض النظر عن مستوى الاحترام الذي نكنه لمشورة اللجنة، إلا أننا لا يمكننا التصرف بناءً على مشورة اللجنة، بما يتسبب في انتهاكنا للوائحنا الداخلية. كما أعتقد أن لدينا نوعاً من أرضية التفاهم المشترك في هذا الصدد ، ولكن بخلاف ذلك ، نحتاج إلى إجراء محادثة بشأن هذا الموضوع.

أفري دوريا: ثم بعد ذلك لدينا مسألة المزادات وآليات الملاذ الأخير وحل مجموعات الخلافات. وفي هذا الصدد إذن، ذكرنا سابقًا أننا نعتزم - بشكل أساسي - الحصول على استشارة بشأن المزادات لإيجاد طرق لاستخدام المزاد كملاذ أخير وإقامته على نحوٍ يؤدي إلى نبذ فكرة المزادات الخاصة أو التقليل من شأنها، علماً أن هذا التوجه قيد التنفيذ الآن أو في المستقبل. وكما سمعتم من منظمة دعم الأسماء العامة ، فإن التوصيات لا تتضمن ما يفيد بحظر للمزادات الخاصة أو تمكين إقامتها. إذ لم يرد فيها شيء في هذا الخصوص. فنحن لن نكون في موضع يسمح لنا بالضرورة بصياغة سياسات بشأنها، كما أننا لا نعرف على وجه اليقين ما إذا كان بمقدور أي شخص وضع أي نوع من السياسات التي تحظرها ،وذلك نظراً لمدى سهولة جلب مجموعة من البطاقات وعدم إطلاق اسم مزاد عليها أو ما شابه.

وثمة الآن آليات يمكن استخدامها لإتاحة حل خاص لا يتضمن جوانب مالية ، وسيتم فتح الباب لبحث بعض هذه الاحتمالات أثناء مراجعة التنفيذ لنوع المحادثات التي يمكن أن يجريها الأشخاص ، وكيف يمكنهم تغيير طلباتهم، وذلك في مسعى للتقليل من مجموعة الخلافات، وما إلى ذلك. ولكن في الوقت الحالي ، ليس هناك نية للقيام بأي شيء فيما يتعلق بتمكين المزادات الخاصة أو تعطيلها، ولكن التقليل من شأنها إلى الحد الذي يكون ممكنًا من خلال مزاد الملاذ الأخير. لذلك سوف نتشاور في هذا الشأن ونرى ما سنتوصل إليه.

بيكي بور: أود أن أشير إلى أن ICANN تتعاقد مع خبراء مزادات لتقديم مشورة صادقة بشأن كيف يمكن التقليل من شأن هذه المزادات الخاصة. لذا فنحن تناولنا هذا الموضوع نوعاً ما، وسعداء بتلقي الأسئلة والرد عليها وعلى أي استفسارات ترد من اللجنة الاستشارية الحكومية.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا يا بيكي. شكرًا لك يا آفري. هل لدينا أية أسئلة؟ مندوب سويسرا، آسف على انتظارك. رجاءً تفضل يا جورج.

جورج كانسيو: لا مشكلة على الإطلاق. إذن لأغراض تدوين السجل، أنا جورج كانسيو ممثل الحكومة السويسرية، و أحد القادة المعنيين بالموضوع، مع ممثل الحكومة الكندية جيسون ميريت، بشأن الإجراءات القادمة. لذا فأنا أحد الأشخاص المسؤولين عن إضفاء الطابع الابتكاري مرة أخرى على هذه الصيغة ، ويسعدني جدًا أنكم رأيتم أنه من المفيد أن نطلعكم على إحدى نسخ المسودة في مراحلها المتقدمة، والمتضمنة مشورتنا.

والحق إن المباحثات والمحادثات التي أجريناها البارحة كانت مفيدة جداً. وإني إذ أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بأكمله، لا سيما بول ماكغرادي، الذي كان في موقف لا يُحسد عليه، ولكن استطاع تزويدنا بردود جيدة ومثمرة جداً. لذا لك مني كل التحيات يا بول.

كما أني أتوجه بالشكر الجزيل لك على ما تفضلت به من تعقيبات أولية، والتي أنا على يقين أنها ستعود بالنفع الشديد على نقاشاتنا المزمع إجراؤها الليلة وغداً بشأن بيان اللجنة الاستشارية الحكومية، حيث علينا أن نقرر ما الأمور الواجب إدراجها في مشورة اللجنة القائمة على الإجماع، وما الأمور الواجب إدراجها في مواضع أخرى من البيان، وما الأمور الواجب تأجيلها، أو ما الإضافات التي نحتاج إليها؟

واسمحوا لي أن أصيغ سؤالي، وهو ليس سؤال قانوني، ولا سؤال رسمي أيضًا. وإنما هو مجرد سؤال يهدف إلى إثراء حوارنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، ومفاده ما إذا كنتم ترون وجود أي عقبات تعترضنا في مسودة المشورة المعروضة عليكم، سواء بالنسبة للأسئلة الإجرائية، أو لصياغة الأسئلة، أو للأمور المنطوية على إشكالات لا داعي لها، بما قد يساهم في إحداث مزيد من التعقيد عبر إصدار مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية القائمة على الإجماع.

ولذا أنا أود كثيراً أن أسمع آراءكم، فيما إذا كانت أي من هذه الأمور الواردة في مشورة اللجنة تمثل عقبة أم لا، ولعلنا أيضاً نفكّر في أمر ما لربما غفلنا عنه. و أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من بيكي وآفري على ما تفضلتما به من تعليقات، والاستمتاع جداً بهذا النقاش والصيغة الجديدة للحوار معكما. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: نوجه الشكر الجزيل لجورج، ممثل سويسرا. بيكي هل تودين تناول هذا السؤال الآن.

بيكي بور: شكرًا لك يا جورج. لا شك في أن اللجنة الاستشارية الحكومية مخولة بتقديم أي مشورة تود إسداءها لنا، ولذلك لا يسعني أن أقول إن أي شيء يصدر عنها هو بمثابة عقبة. ولكن ثمة أمر أود أن أقترحه عليكم، وهو يتعلق بالإنذارات المبكرة والمشورة القائمة على الإجماع، إذ أرى أنه من المفيد لنا جداً أن نجري محادثات بين مجلس الإدارة واللجنة في هذا الصدد، وذلك قبل الحصول على المشورة الصادقة، لأنني أعتقد أنه بإمكاننا أن نتعلم من بعضنا بعضاً، وأن أي مشورة تقدمها اللجنة ستكون أكثر إفادة لنا إذا ارتكزت على هذه المحادثات، ناهيك عن أن ردنا سيكون أكثر استنارة في ضوء هذه النقاشات والمباحثات. هذا إذن فيما يتعلق بالمواضيع التي أركز عليها. وأرى أنه من المفيد جداً لنا أن نجري هذه النقاشات قبل تقديم اللجنة مشورتها النهائية بشأنها، وثمة مسألة أخرى.

أفري دوريا: أردت أن أنظر في المسألة، وأكرر ثانيةً، ليس نحن من يقرر موضوع المشورة، ولكن فيما يتعلق بمزاد آخر ملاذ، حيث تنص على ضمان عدم استخدام مزادات آخر ملاذ في الخلافات بين

الجوانب التجارية وغير التجارية. وأنا أتفهم تماماً سبب ذلك، ولكن ضمان تحقيق مثل هذا الأمر يتخلله صعوبات جمّة.

وفي الوقت الحالي، أرى أن هذه المسألة هي بالتأكيد إحدى المسائل التي يجب علينا إحالتها إلى خبير المزادات الذي تعاقدنا معه، لنرى ما إذا كان ثمة أي آلية يمكن وضعها لهذا الأمر. ولكن نُظراً لأن إجراءات تأسيس الشركات تختف من دولة لأخرى، وكذلك المقاصد المتوخاة من المؤسسات الربحية وغير الهادفة للربح، وغير ذلك من الأمور العديدة، فلا يسعني إلا أن أتصور الوضع برمته كأمر يكاد يستحيل تحقيقه فيما يتعلق بضمان عدم حدوث ذلك، وليس مجرد عقبة في الطريق. ولا أعرف على وجه اليقين، و أعتقد أن ذلك كان جزءاً من إجابة بول أمس البارحة أيضاً، أقصد أن ذلك شيء يصعب القيام به. والحقيقة أن هذه المسألة غير واضحة المعالم بالنسبة لي. وعلى أية حال أردت أن أشير أن الأمر ليس مجرد عقبة، وإنما ربما يستحيل تحقيقه.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لكِ، بيكي. شكرًا لك يا آفري. حان دور ممثل اتحاد اتصالات الكاريبي، نايجل كاسيميري. فليتفضل مشكوراً

نايجل كاسيميري: شكراً لك يا نيكولاس. إنما أردت فقط أن أنظر إلى مسألة دعم مقدم الطلب من منظور قطري صغير. فنحن سعداء جداً لما رأيناه من دعم مجلس الإدارة لاحتمالية تخفيض الرسوم أو إلغائها. وأنا على يقين أننا - أقصد دول الكاريبي - من بين الدول الممثلة تمثيلاً ناقصاً وتعاني من التهميش. فقد خضنا تجربة في الجولة السابقة تمثلت في بذلنا محاولات لإنشاء حالة عمل، ولكن ذلك كان من المستحيلات.

إذ لدينا في منطقة الكاريبي الناطقة بالإنجليزية كثافات سكانية تتراوح من 5 آلاف إلى ما يقل عن 3 مليون بقليل. وفي المجمل، نحن نتحدث عن 5 إلى 7 مليون نسمة إجمالياً. ومن الصعب جداً إنشاء حالة عمل. فقد واجهتنا صعوبات جمة آخر مرة حاولنا فيها إنشاء حالة عمل. ولذ أعتقد أنني أدعم فكرة تخفيض الرسوم أو إلغائها. بل إنني أشير في هذا السياق أنني أتوقع وجود بلدان ذات مساحات أصغر تقع في منطقة المحيط الهادئ.

وأقترح عليكم أن ننظر أيضاً في احتمال نشوء حالات قد تتطلب منّا إلغاء الرسوم من أجل إتاحة الشمولية وخفض عدد المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً في نظام اسم النطاق. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: هل تود الرد على هذا يا دانكو؟ تفضل، رجاءً.

دانكو جيفتوفيتش: شكرًا جزيلًا. أنا أيضاً أنحدر من دولة صغيرة. اسمها صربيا، ويبلغ عدد سكانها نحو 7 مليون نسمة، وهي دولة نامية وإن كانت تقع في قارة أوروبا. وهو ما يتعذر عليّ فهمه تماماً. وإن لم تخنِ الذاكرة، كنت في الجولة الماضية قريباً في ذلك الوقت من مسألة سجل رمز البلد، وحاولنا جاهداً القيام بشيء ما، ولكن كان من الصعب جداً إنشاء حالة عمل. لذا فنحن على معرفة تامة بهذه التحديات، ونفكر فيها بتمعن شديد.

والجدير بالذكر أني توليتُ إدارة سجل رمز البلد بعد ذلك، وأتفهم جميع الجوانب التقنية والمتعلقة بالسياسات وكافة التعقيدات المرتبطة بإدارة السجل. وأرى أن التحدي الأكبر هو إدارته بطريقة آمنة ومستقرة لخدمة المجتمع بدلاً من الاقتصار على التقديم فقط.

ولذ أعتقد أن المزيد من التحديات ستنشأ في المراحل التالية، ويجب أن نكون أكثر إبداعاً معاً لإيجاد طرق حول كيفية تشجيع الطلبات واكتساب مزيد من الفهم بشأن التعامل مع مقدمي الطلبات. ولا ننسى أيضا أهمية التفكير في طرق تمكننا من تسهيل العمل الناجح على السجلات التي تخدم مثل هذه المجتمعات الصغيرة، لا سيما في البلدان النامية. فهذا إذن موضوع غاية في الأهمية بالنسبة لنّا، ونحن بصدد مناقشة الكثير من التفاصيل على مستوى مجلس الإدارة. وهو يرتبط أيضاً بأسماء النطاقات المدوّلة، ما يعني أنه يخدم لغات ونصوص شتى في جميع أنحاء العالم. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك على هذه الكلمة، دانكو. لدي ممثل المملكة المتحدة. تفضل رجاءً يا نايجل.

نايجل هيكسون: نعم، شكرًا جزيلاً. أولاً، أود أن أشكر مجلس الإدارة على إتاحة هذه الفرصة. فقد أمست حوارات مفيدة حقًا وبنّاءة. وبالنسبة للبعض منا مِمَن يتذكرون مناقشات مجلس الإدارة و واللجنة الاستشارية الحكومية - وأخص بالذكر أفري وآخرون مِمَن لديهم خبرة أكثر بكثير مني أنا - فلا يسعني القول إلا إن روح المواجهة طغت عليهم في بعض الأحيان. وأرى الآن أن لدينا حوار مثمر وبنّاء بحق.

وليس بمقدوري أن أتحدث بالنيابة عن جايسون ميريت، زميلنا الموقر من كندا، الذي يُعد خبيراً في مسائل الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، والذي عَمِل بشكل وثيق للغاية مع جورج على هذه المسائل. وجيسون من ضمن الحاضرين في جلسة الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، والمنعقدة صباح اليوم، حيث إنه يمثل اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بجلسة فريق مراجعة التنفيذ، وأبدى الرجل التزاماً شديداً في هذا الصدد.

وما أود أن أقوله- وأنا على يقين أنه سيقول نفس الشيء أيضاً لو كان حاضراً معنا - أننا نقدّر جداً خطاب مجلس الإدارة الداعي إلى إجراء حوار مع اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة بشأن بعض هذه المسائل. والحق إننا نعتزم بشدة المشاركة في هذا الحوار. شكراً لكم على استجابتكم البنّاءة بشأن المواضيع المحددة. فأنا أعتقد أنها مفيدة جداً، وستضعنا في وضع أفضل بكثير ما أن نبدأ بمناقشة النقاط التي سترد في البيان.

لدي سؤال واحد فقط. وهو موجه في الحقيقة لبيكي. شكراً جزيلاً لك على شرح الحوار المنعقد بين كل من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومجلس الإدارة بشأن نوع الالتزامات الطوعية للسجل والتزامات المصلحة العامة وكيف يجب إنفاذها.

وأردت فقط أن أسأل عن أمر، وأتذكر أني سمعته في إحدى مراحل الحوار، وإن كنتُ لا أستطيع أن أحدد أين قيل بالضبط، ولكنه يرد في الوثائق العامة، وأنا هنا لا أبوح بأسرار لأني لا أعرف أي أسرار، ولكنك ذكرتي في مجلس الإدارة أن إحدى الاعتبارات المطروحة تتمثل في احتمال تغيير اللوائح الداخلية كأحد الخيارات القائمة. وأتساءل فقط إن كانت هذه النقطة لا زالت محل نظر. شكرًا جزيلاً.

بيكي بور: شكرًا لك يا نايجل على السؤال. نعم، أنا أوافقك الرأي على أنه لا يوجد سر يتمثل في منهج ما محتمل يناقشه مجلس الإدارة. والغرض من الحوار الذي سيجريه مجلس الإدارة هو النظر في الآليات ، والنظر فيما تعنيه قابلية الإنفاذ من منظور اللوائح الداخلية ، وذلك للنظر في المناهج المختلفة. وقد سمعنا العديد من الأفكار بشأن الطرق المختلفة لإنفاذ الالتزامات. وأرى أن هذه هي المحادثات التي علينا الخوض فيها.

ولربما يصل بنا الأمر في نهاية اليوم أن نقول إنه ثمة فجوة في الإنفاذ يجب علينا معالجتها عبر إجراء تغيير في اللوائح الداخلية ضمن أضيق الحدود، ولكن أي تغيير من هذا القبيل هو أمر شديد الخطورة. إذ أنه ذلك يعني إدخال تغيير للوائح الداخلية الأساسية. ولذ أقول إن نقطة البدء بالنسبة لنا هي إيجاد آليات أخرى. فأنا أرى أن موضوع كهذا لا يمكن أن يمر مرور الكرام في محادثاتنا، إذ علينا أن نتطلع لإجراء نقاش مع المجتمع بأسره بشأن ما يمكننا إنفاذه دون إحداث تغييرات في وثائقنا الحكومية الأساسية.

أفري دوريا: لو سمحتم لي أن أضيف نقطة إلى كلام زميلتي، وهو أنه ثمة اعتقد قوي خرجت به النقاشات والحجج وما إلى ذلك، ومفاده أن التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجل يمكن إنفاذها في حدود اللوائح الداخلية السارية لدينا الآن. إذ تبنى البعض منا هذا الرأي بشدة. فيما لم يتبناه البعض الآخر. فهذا إذن أحد الأسباب الذي يدعونا إلى إجراء نقاش مطول بشأن وسائل الإنفاذ، وكيف يمكننا البقاء ضمن حدود اللوائح الداخلية فيما يتعلق بالتزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجل، وكيف يمكن تنفيذها دون تكبد مزيد من المخاطر فيما يتعلق بكيفية الطعن فيها. وبالتالي فإن جزء منها يدخل في نطاق صلاحيات فريق مراجعة التنفيذ، والذي استهل عمله في هذا الصدد، والنظر في كافة هذه المسائل، باعتباره الجهة المنوطة بالبحث عن أي فجوات موجودة عند النظر في الحالات المتعلقة بكيفية التعامل مع هذه الأمور. ومن ثمّ المتابعة في المحادثات التي نجريها مع المجتمع بأكمله بشأن ما المقصود بقابلية الإنفاذ، وكيف نقوم بإنفاذها دون تغيير ذلك؟ وكيف نظل أوفياء للمهمة المنوطة بنا؟ إذن بصورة أساسية، كيف نقوم بخدمة هذا الأمر، والمحافظة على وفائنا للمهمة الموكلة إلينا، مع السماح في نفس الوقت باستخدام الالتزامات الطوعية للسجل والتزامات المصلحة العامة بشكل ملموس لحلّ المسائل المتعلقة بالسياسات العامة وغيرها من المخاوف فيما يتعلق باعتماد السجل؟ شكرًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لكما آفري وبيكي. لدينا الآن مندوب البرازيل. لوسيانو، تفضل رجاءً.

لوسيانو مازا أندريد: شكراً لك يا نيكولاس. شكراً للسادة أعضاء مجلس الإدارة على ما قدموه من شروح قيّمة واتخاذهم نهج بنّاء فيما يخص هذه المسائل. وأود فقط أن أشير إلى موضوع معين في هذه المسألة برمتها، والتي نحن بصدد مناقشتها فيما يتعلق بالدورات القادمة لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة

ولو أننا سنختار موضوع واحد - بما يتماشى مع منظورنا - فأنا أرى أن مسألة المشورة القائمة على الإجماع هي المسألة الحاسمة، وذلك لأسباب لا تخفى عليكم، إذ أنها المسألة الأكثر حساسية بالنسبة لدائرتنا وما يتعلق بالمنظور الحكومي. ولذا فأنا أعتقد أن علينا أن نتكاتف لضمان تسوية هذا المسألة في نهاية المطاف. وأرى أن الاقتراحات التي تدعونا للانخراط في حوارات بنّاءة، مستهدفين بذلك إيجاد حل لهذه المسألة، هي أمر إيجابي. وبالطبع ،ثمة حاجة - ضمن اللجنة الاستشارية الحكومية- تدعونا لمناقشة كيفية التعامل مع هذا الأمر، وكيف نقوم بتضمينه بشكل أو بآخر في المناقشات المتعلقة بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فهذه مسألة قد يرغب البعض النظر فيها.

وأردت فقط أن أذكر توصية واحدة لم ترد هنا باعتبارها التوصية 30.4. إذ اعتقد أنها مهمة جداً من منظور السياسات . وعلى ما أذكر، فهذه المسألة جرى ذكرها في خطاب تريبتي. لذا أعتقد أن هذه مسألة هامة يجب النظر فيها بتمعن.

إذ ثمة مخاوف لدينا من المنظور السياسي بسبب عدم إدخال تغييرات على التوصية بأكملها، أو مجموعة التوصيات المتعلقة بالمسار 5 أو الأسماء الجغرافية. فقد كان ثمة تفاهم مفاده أنها متوازنة كما هي، ولا حاجة لأن نغيّر أي شيء فيها.

وأعتقد أنه بالنسبة لبعض المجتمعات، ثمة متسع لإدخال تحسينات في هذه القواعد، وهو ما لم يتم. إذن كان هناك تفاهم مفاده أن هذه القواعد متوازنة وأنه ينبغي أن تظل كما هي. والنقطة الوحيدة التي أثيرت فيما يتعلق باقتراح إدخال تغييرات تتعلق بموضوع الافتراض القوي. فأنا أعتقد أن التصريح بأن ذلك هو الشيء الوحيد الذي نحن بصدد تغييره فيما يتعلق بهذه القواعد من شأنه أن يعطي إشارة سيئة جداً من الناحية السياسية.

كما أنني أتحفظ على فكرة وجود مسألة قانونية. إذ ثمة سؤال يتعلق بالكيفية، فأنا أعتقد أن هناك طرق لمعالجة هذه المسألة وإيجاد الصيغة المناسبة بما يضمن استعمال التعبير، والافتراض القوي، مع عدم انتهاك اللوائح الداخلية في نفس الوقت. وأرى أننا يمكننا الاستمرار في مناقشة هذه المسألة في إطار هذا الحوار والمضي قدماً. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: شكراً جزيلاً لك يا ممثل دولة البرازيل. بيكي، هل تودين الرد على هذا، من فضلك؟

بيكي بور: مجرد تأكيد قصير. أريد فقط أن أطمئنكم أننا نراعي جداً وندرك الأهمية المتمثلة في كيفية استجابتنا للتوصية 30.4، علماً أن مجلس الإدارة لن يتخذ إجراء بشأن هذه التوصية. بل إننا بدلاً من ذلك، سنبادر إلى المشاركة في هذه المحادثات مع اللجنة الاستشارية الحكومية لمعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى حل يضع في اعتباره احتياجات الجميع ويتماشى مع التزاماتنا القانونية.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا يا بيكي. من فضلك يا غولتن، هل يمكنك مساعدتي في غرفة الدردشة؟ تفضل يا غولتن.

غولتن تيبي: لدينا الآن روز من وفد المملكة المتحدة ترفع يدها. المملكة المتحدة.

نيكولاس كاباليرو: تفضلي يا روز من فضلك.

روزاليند كينيبيرش: رائع. شكرًا جزيلاً. وأتوجه بالشكر الجزيل - كالعادة - لمجلس الإدارة الذي آثر الحضور لإجراء نقاش مع اللجنة الاستشارية الحكومية اليوم. إنها محادثات مفيدة حقاً. كما أتوجه بالشكر الجزيل

إلى زميلي نايجل كاسيميري، ممثل الاتحاد الكاريبي للاتصالات، لما تفضل به سابقاً من تعقيبات قيّمة جداً بشأن برنامج دعم مقدم الطلب . والجدير بالذكر أنني كنتُ شخصياً أنا وزميلي من دولة الأرجنتين نتولى هذه المسألة في إطار عملية توجيهات المنظمة الداعمة للاسماء العامة

ولدي سؤال في هذا الصدد. فكما تعلمون، وفي ضوء ما ذكره زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية، أصبح من الضروري جداً بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية أن تساهم الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة في المساعدة على جعل اسماء النطاقات المدوّلة أكثر شمولاً. ومن هذا المنطلق إذن، هل يرى مجلس الإدارة أن مليونين رقم كافٍ للمساعدة على تحقيق هذا الهدف؟ وفي هذا السياق، ما هو نطاق زيادة الالتزامات المالية لمنظمة ICANN تجاه برنامج دعم مقدم الطلب؟ شكرًا جزيلاً.

نيكولاس كاباليرو: دانكو، هل تود التفضل؟

دانكو جيفتوفيتش: أفترض أن رقم المليونين الذي ذكرته يمثل الرقم الذي كان مخصص لبرنامج دعم مقدم الطلب في آخر جولة. فهذه إذن مسألة لم نتناولها بالنقاش بعد. وأما المبلغ المذكور فمن المقرر أن نتناوله في مباحثاتنا. ولكن في الوقت الحالي، ثمة حاجة لمزيد من النقاشات بشأن شكل الإطار الزمني لبرنامج دعم مقدم الطلب، وكيف يمكننا إيجاد أفضل سبل الدعم.

وقبل أن أنسى، ثمة شيء يجب أن أشير إليه وهو أن برنامج gTLD الجديدة مصمم ليكون حيادي الإيرادات. إذن يمكن القول إن الرسوم التي يسددها مقدمو الطلبات تتعلق بتكاليف البرنامج. فالأموال المخصصة لدعم مقدم الطلب تأتي - حسب التصميم - من مدفوعات مقدمي الطلبات الآخرين. فلكي نفهم السياق إذن.

وسنرجع إلى ذلك الموضوع. وفي رأيي أن مجلس الإدارة على استعداد للقيام بأي شيء ممكن عمله على نحو يحقق الاستدامة ويتسم بالمعقولية، ويدعم بحق الطلبات التي ستلقى نجاحاً. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك، دانكو. هل يوجد أي أسئلة أو تعقيبات أو توضيحات أو طلبات للمتحدثين؟ غولتن؟ هل اتفقنا؟ آفري، تفضلي، رجاءً.

أفري دوريا: فيما يتعلق بدعم مقدم الطلب، وهذا يكاد يكون التماس موجه للآخرين. إحدى النقاط التي أثيرت أثناء مباحثاتنا المتعلقة بهذا السؤال مع المجتمع الشامل لعموم المستخدمين كانت عبارة عن المخاوف المرتبطة ببدء تنفيذ برنامج الخدمات المجانية، حيث إن ذلك سيترتب عليه ظهور دعوات تنادي بتقديم الخدمات المجانية لأكثر من مجرد مجتمع محلي حول لوس أنجلوس، لأن علينا أن نضمن - على سبيل المثال - أن الخبرات القانونية التي تنطوي عليها الخدمات المجانية أو فهم النماذج الاقتصادية أو الخاصة بالأعمال، يتماشى مع طبيعة البيئات الوطنية والمحلية، والتي لا يقتصر فهمها على تلقيها أكبر الخدمات المجانية المحتملة.

ولذا أقول إن إنجاح برنامج الخدمات المجانية يتضمن أيضاً التواصل مع البلدان والمنظمات وما إلى ذلك، لمساعدتها على توسيع كيانها وعملياتها عما نحنُ عليه. إذن علينا معرفة الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى برنامج خدمات مجانية ذي كفاءة يمكن لمنظمة ICANN أن تدعمه، علماً أن المتطوعين حول العالم هم من سيتولون القيام بهذا العمل. ما أريد قوله إذن هو أن برنامج الخدمات المجانية ليس من صلاحيات مجلس الإدارة وحده. فالأمر إذن ليس منوط بالعاملين في ICANN وحدهم. إذ علينا أن نتكاتف جمعياً للتوصل إلى طريقه لإنجاح هذا الأمر.

نيكولاس كاباليرو: ممثل المملكة المتحدة، وروز، وممثل الأرجنتين. معذرة على وضعكم تحت الأضواء ، ولكنكم كنتم المنوطين مباشرة. . . هل تتفقون معي؟

روزاليند كينيبيرش: نعم، لقد كتبتُ هذا للتو في مربع الدردشة. واسمح لي أن أتوجه بالشكر الجزيل على الرد المفيد حقاً. فأنا أرى أن هذا يبرهن على أن العمل على برنامج دعم مقدم الطلب لا ينتهي على الإطلاق بمجرد انتهاء عملية توجيهات المنظمة الداعمة للأسماء العامة، كما ذكرتُ أنا وزميلي من

الأرجنتين أمس البارحة. وثمة أسئلة أوسع نطاقاً يجب النظر فيها. فقد أصبح من المهم جداً أن تستمر اللجنة الاستشارية الحكومية في الإدلاء بدلوها في هذه المسألة، بما في ذلك بعد الانتهاء من ذلك العمل. ولذا فإني أتوجه بالشكر لكم على توضيح هذه النقطة مجدداً وعلى ردودكم المفيدة.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك، ممثل المملكة المتحدة. أي سؤال آخر؟ هل توجد أية تعليقات؟ أيود أحد أن يضيف أي توضيحات؟ نعم، من فضلك، تفضل يا ممثل الأرجنتين.

ماريا غابريللا ماتوسك: شكرًا جزيلًا. شكراً لكم جميعاً على المشاركة في بحث هذه المسألة وعلى الإجابات التي تفضلتم بها هنا. أردت فقط أن أعرف ما إذا كان لديكم فكرة عن تحقيق أي نجاح في هذا البرنامج، على سبيل المثال: نسبة مقدمي الطلبات الذين حظوا بدعم البرنامج؟ ما رؤيتكم للنجاح المتوخى من هذا البرنامج؟ شكرًا جزيلًا.

أفري دوريا: هذا سؤال رائع جداً. ولكن لا أظن أننا وصلنا إلى هذه النقطة بعد. والحق إنه من السهل على المرء أن يقيس النجاح بمجرد القول إن "الوضع أفضل مما سبق." ولكن فيما يتعلق بالإجابة العددية، فهي يقيناً تزيد عن الواحد. ولكن السؤال هو كيف نحقق هذا؟ ولذا أعتقد أن تلك نقطة وجيهة حقاً. كما أرى أنا علينا أن نخوض في موضوع ما مقياس النجاح في هذه الحالة. ولكني أعتقد أننا لم نتناول هذا الموضوع بعد. ولا أتذكر صدور أي توصية بشأن ماهية المقياس الجيد في هذه الحالة؟

ولكني أرى أن علينا الاتفاق على رقم - على الأقل - عند مناقشة كيفية القيام بكل هذه الأمور. وأنا سأمتنع عن ذكره حتى لا يتحول إلى حقيقة عملية. مع أني أوشكتُ أن أبوح به. ولكن مع ذلك، أنتِ محقة في وجوب الاتفاق على معيار. وبخلاف ذلك، نعم، باستطاعتي أن أقول إن "الوضع أفضل مما سبق."

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا يا آفري. اسمحوا لي من فضلكم أن أذكّر الزملاء الموقرين من اللجنة الاستشارية الحكومية أنه باستطاعتكم طرح أي سؤال يتصل بأي موضوع، أي شيء يخطر على بالكم في إحدى اللغات الرسمية الستة وهي الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية، والروسية، والعربية، والبرتغالية. ولذا أدعوكم إلى استعمال خدمات الترجمة المتاحة لدينا. هل يوجد لدينا أية أسئلة أخرى يا غولتن؟

غولتن تيبي: ليس في الوقت الحالي يا نيكولاس. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: لا يوجد؟ إذن المجال متاح للإدلاء بالتعليقات لمن يريد. أي سؤال آخر؟ هل من تعليقات أخرى؟ أي أحد يريد إضافة أي شيء؟ أيود أحد أن يضيف أي توضيحات؟ هل نحن مستعدون للمضي قدما؟ لا أرى أي أحد، دعونا ننتقل للموضوع التالي. أعتقد أنها صفحة رقم 7 في العرض التقديمي. ولدينا بعض الأسئلة هنا. بيكي، هل ترغبين الرد على هذه الأسئلة، أم تفضلين تلقي مزيد من الأسئلة من. . .؟

بيكي بور: أعتقد أنني انتُدبت للحديث في مسألة خدمات الوكيل/الخصوصية وهو ما يثير استيائي. شكراً لك على سؤالك المتعلق بتنفيذ خدمات الخصوصية والوكيل وكيف نحدد أولوياتنا ذات الصلة بهذه المسألة. فقد تلقينا بالفعل مشورة في هذا الصدد من اللجنة الاستشارية الحكومية والاجتماع المنعقد في كانكون، وقمنا بالرد عليها. وأعتقد أنكم ألقيتم نظرة على بطاقة الأداء التي تذكر أننا متفقين على أن هذه الأمر يتطلب التركيز عليه.

وعلى الصعيد الداخلي، فقد ألقت المؤسسة نظرة شديدة التمعن على الخيارات المتاحة لتنفيذ خدمات الخصوصية والوكيل. وعلى وجه الخصوص، سواء كان نظام طلب بيانات التسجيل، المعروف سابقاً باسم نظام SSAD المخفف، يقدم فرصة لتنفيذ خدمات الوكيل/ الخصوصية، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا ثمة حاجة تدعونا إلى تبني أي مناهج جديدة فيما يتعلق بطريقة تنفيذها

فهذه الأمور إذن لا زالت قيد المناقشة والبحث. وهي من ضمن الأولويات القصوى التي أخطر بها مجلس الإدارة المؤسسة، وقامت المؤسسة بدورها بمشاركة وأفكارها ورؤاها معنا. وأعتقد أنه يمكنني أن أقول إن هذا الأمر لن يتم تناوله في الإطلاق الأول لنظام خدمات طلب بيانات التسجيل، والمقرر إطلاقه لأمناء السجل في شهر سبتمبر - على حد علمي - ومن ثمّ لمقدمي الطلبات في شهر نوفمبر. ولكني ألفت عنايتكم إلى أن هذا الأمر محل نظر فيما يتعلق بكيفية تناوله. وأريد أن أكون واضح جداً عندما أقول إن هذا الأمر ذي أولوية. بل إنه يحظى بأولوية شخصية، ويعتبر من ضمن أولويات مجلس الإدارة.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا يا بيكي. أنا مسرور حقاً لأننا نبلي بلاءً حسناً في إدارة الوقت. هل يوجد لدينا أية أسئلة أخرى؟ هل من تعليقات أخرى؟ هل يرغب أي منكم في التحدث؟ غولتن، هل كل شيء على ما يرام في مربع الدردشة؟

غولتن تيبي: نعم، شكرًا. رائع. تريبتي، سالي، دانكو، ألديكم هل أي شيء تودون إضافته؟ آفري، نايجل؟ تفضلي يا سالي من فضلك.

سالي كوستيرتون: شكراً لك يا نيكولاس. أردت فقط أن أعود إلى السؤال المتعلق ببرنامج دعم مقدم الطلب. وأريد أن أحيط اللجنة الاستشارية الحكومية علماً، وبناءً على تعقيبات زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أنه وبالإضافة إلى المواضيع التي نحن بصدد مناقشتها، فإن المؤسسة والفريق يعملان على برنامج gTLD الجديدة، وبمقدوري أن أرى تيريزا في الخلف تهز رأسها بالموافقة على ما أقول، وهي بالمناسبة تتولى إدارة فريقنا في هذه المسألة، وتقضي ساعات طويلة من الوقت، وبدأت بالفعل في القيام بهذا، وستستمر في ذلك متلمسةً خُطى الابتكار قدر الإمكان، وذلك للبحث عن نطاق أوسع من الخيارات المتاحة لدينا عند التعامل مع دعم مقدم الطلب.

ولذا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار بعض الدروس المستفادة - أو بالأحرى - جميع الدروس المستفادة من الجولة السابقة. ولكن لا يخفى عليكم أن العالم قد تغيّر، ولدينا مجموعة واسعة من الخيارات المتاحة، والتي ربما لم تكن سهلة المنال أو من الممكن تحقيقها في السنوات العشر الأخيرة، عندما قمنا بهذا الأمر آخر مرة.

وأعتقد أن الكثير منكم يعلم إنني بالإضافة إلى كوني المديرة التنفيذية المؤقتة، فإني أترأس أيضاً وظيفة إشراك أصحاب المصلحة لدى ICANN. وهو منصب لا زالت أشغله معظم فترة وجودي في ICANN، بما في ذلك نفس وقت إقامة الجولة السابقة. وينتابني شعور قوي جداً وممزوج برغبة صادقة بأن علينا تسوية هذه المسألة.

ولكن ما الذي يعنيه هذا؟ لقد أوضحت آفري هذا الفكرة ببراعة، ولن أتناول هذا السؤال لأنها مصيبة فيما قالته. فالتنبؤ بالأرقام مجال محفوف بالمخاطر. ولكن ما أريده هو طمأنة اللجنة الاستشارية الحكومية بأننا على وفاق تام مع المدرسة لمنح هذا الأمر الأولوية. وسنوافيكم بآخر المستجدات فيما نمضي قدماً في بلورة أفكار جديدة. وإذا كان أي شخص أو أي من أعضاء فريقي الإقليمي لديه تعقيبات بشأن الأفكار والرؤى التي يمكن أن تفيدنا، فليتفضل مشكوراً في الإدلاء بها، لأنني أعتقد أننا بحاجة إلى مزيد من الأفكار فيما نمضي قدماً نحو تحقيق هدفنا. شكرًا جزيلاً لكم على إتاحة الكلمة لي.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لكِ سالي. ممثل إيران هو التالي. تفضل رجاءً.

كافوس أراستيه: مساء الخير. صباح الخير. اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس الإدارة الموقرين. لقد طرحتُ هذه النقطة البارحة، ولكني أود أن أثيرها مجدداً. إذ لم يتسن لي أن أطرح سؤالي بشأن دعم مقدم الطلب. فالمصطلحان " ممثلة تمثيلاً ناقصاً" و "مهمشة" لا يوضحان تماماً عن أي الجوانب نتحدث بالنسبة للبلدان التي تعذر عليها التقديم لأي سلسلة أو نظام اسم النطاق بسبب مشكلات مالية؟ فماهي هي تلك البلدان؟ وكيف يتم تصنيفها؟

ذكرتُ البارحة أن الأمم المتحدة لديها قائمة تضم هذه البلدان النامية. أفي جعبتنا أي أفكار أخرى في هذا الصدد؟ إذ علينا أن نتسلح ببعضها في المستقبل ، بما يساهم في توضيح هذا الأمر. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا ممثل إيران. هل تود الرد على هذا، من فضلك؟ تريبتي، تفضلي، رجاءً.

تريبتي سينها: شكرًا لك كافوس على هذا السؤال. إنه سؤال جيد. وعلينا تخصيص مزيد من الوقت للنظر في هذه المسألة، علماً أنه يمكننا تناولها من عدة وجهات نظر. المناطق المهمشة جغرافياً. ولا يخفى عليك أن الموضوع الأبرز في الجولة القادمة سيكون أسماء النطاقات المدوّلة. ولذا نحن ننظر إلى المجتمعات "الممثلة تمثيلاً ناقصاً" من منظور دولي، ولا نكتفي بالنظر إليها من منظور اللغة الإنجليزية فحسب. فأنت أثرت بذلك نقطة جيدة جداً. ولا شك أننا سننظر في هذا المسألة بعمق وتمعن. ولكن ثمة استجابات بديهية تتعلق بالمناطق المهمشة جغرافياً وكذلك مسألة التعدد اللغوي. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك، تريبتي. لدي لورين من مجموعة عمل السلامة العامة لورين، تفضلي رجاءً.

لورين كابين: شكراً لك يا نيكولاس. وهذا السؤال موجه لبيكي بخصوص مسألة الوكيل/ الخصوصية إذ يسرنا أن نسمع أن التركيز يجب أن ينصب على مسألة التنفيذ. وأردت أن أسالكِ أن توضحي ما قصدتِ بقولك ما إذا كان ثمة حاجة إلى نهج جديد بالنسبة لطريقة تنفيذ البرنامج. إذ يساورني الفضول بما قد يعنيه هذا الأمر.

بيكي بور: شكرًا لكِ لورين. نحن لا زلنا في طور تبادل الأفكار والرؤى. والسؤال المطروح هو ما الطريقة الأفضل لتنفيذ هذا البرنامج؟ وثمة مناهج مختلفة في هذا الصدد. وأرى أنه من المبكر جداً بالنسبة

لي أن أخوض في التفاصيل لأن بعضها قد يفتقد العملية. وإذا كنا نتلمس طريق الابتكار، فالسؤال المطروح هو أثمة طريقة لإطلاق البرنامج بكفاءة عبر إدخال تغييرات صغيرة في التنفيذ؟ ولكن أكرر مجدداً، أن هذه المسألة لا زالت في مراحلها المبكرة، وسنوافيكم في أقرب وقت إذا ما توصلنا إلى خطط ملموسة.

لورين كابين: شكرًا جزيلاً.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا يا لورين. شكرًا لكِ، بيكي. أي سؤال آخر؟ السيد الجالس هناك. لا أعرف من أين أنت، ولكن تفضل من فضلك.

نجوس سعد: نعم، شكرًا. صباح الخير لمجلس الإدارة وقادة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولأغراض السجل، اسمي نجوس سعد من برنامج زمالة ICANN 77. وأنا من الوافدين الجدد في مؤسسة ICANN، ولم أطلع بعد على كافة المحادثات الفنية المفصلة التي تجريها هذه اللجنة حالياً. ولكني لاحظتُ أن مجلس إدارة ICANN يتقيد بشدة باللوائح الداخلية ويجعلها ضمن أولوياته القصوى. وهذا التقيد الشديد يمكن أن يتحول أحياناً إلى عقبة تعيق النظر في العديد من المبادرات الجديدة التي وضعتها ICANN وتعمل عليها. وبالنظر إلى طبيعة الإنترنت التي تتطور يوماً بعد يوم، ألا ترون أن حوكمة الإنترنت يجب أيضاً أن تواكب هذا التطور، لا سيما ما يتعلق بمرونة اللوائح الداخلية. وأود أن أعرف أيضاً ما هي معايير المرونة التي يستند إليها مجلس الإدارة عندما يقرر متى يجب تعديل اللوائح الداخلية من عدمه؟ شكرًا جزيلًا.

تريبتي سينها: شكرًا على السؤال. كل شركة لديها مهمة، وهذه المهمة تستند إلى اللوائح الداخلية. ولذا فقد أصبح من الضروري علينا أن نحافظ على التزامنا باللوائح الداخلية.

ولكن في نفس الوقت، يستحل أن نغض الطرف عن أي تطور في التقنيات يتم داخل مجالنا. إذ دائماً ما سيتم تبني هذه التقنيات، ولكن يجب علينا أن نظل أوفياء للوائح الداخلية، لأنها تبقينا على مسار تحقيق مهمتنا. شكرًا جزيلًا.

بيكي بور: أود فقط أن أضيف أنه وفي إطار الابتعاد عن الإشراف الحكومي للولايات المتحدة، فقد بادر المجتمع إلى مراجعة اللوائح الداخلية. وثمة خطوات وإجراءات محددة جداً منصوص عليها لمراجعة اللوائح الداخلية. ولكن كما أشارت تريبتي، لا نرى أن اللوائح الداخلية بمثابة عقبة تعيقنا عن تحقيق مهمتنا. والالتزام بهذه اللوائح الداخلية أمر غاية في الأهمية، لكلٍ من نزاهة المؤسسة والمجتمع الذي تخدمه.

أفري دوريا: لو سمحتم لي أن أضيف أمراً آخر. إن هذه اللوائح الداخلية تتغير بانتظام. فنحن الآن بصدد مراجعة التغير في اللوائح الداخلية المتعلقة بجزء معين. ولذا متى ما لاحظنا موضع لا تغطيه اللوائح الداخلية على النحو الصحيح، فثمة عندئذ عملية مكتملة الأركان. إذ نقوم عندئذ بمراجعة مجتمعية كاملة. حيث نتبع في هذا الصدد إجراءات الموافقة أو عدم الموافقة.

ومتى ما شعرت المنظمات الداعمة أو اللجنة الاستشارية أو غيرها - فيما أعتقد - أنه ثمة حاجة لإدخال تغيير على اللوائح الداخلية، فإن المباحثات تبدأ بتناول هذه المسألة. وفي نهاية المطاف، إذا تبين أن التغيير مطلوب حقاً، ولاقى إجماعاً عاماً، فإنه يتم اتخاذه. لذا فهي تتصف بالمرونة. إذا لم تعد جامدة كما كانت من قبل. بل إنها وثائق متغيرة يتم أخذها بجدية تامة، والوفاء لما ورد فيها، ناهيك عن أنها تخضع للتغيير.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلًا يا آفري. سيداتي سادتي، هكذا نكون قد وصلنا إلى فقرة مناقشة جميع الأعمال الأخرى من جلستنا هذه. والمجال مفتوح لأي شخص يود مناقشة أي عمل آخر. هل يود أحد طرح أي سؤال، أو الإدلاء بأي تعقيب؟ غولتن، هل كل شيء على ما يرام في مربع الدردشة؟

غولتن تيبي: نعم يا نيكولاس. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: حسنًا. أحيل الكلمة لكم إذن. أنا رهن إشارتكم. نحن رهن إشارتكم. أية أسئلة؟ لدي ممثل الهند. ممثل الهند، تفضل رجاءً.

ممثل الهند: أتوجه بالشكر للرئيس، ولرئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، وللسادة أعضاء مجلس إدارة ICANN الحاضرين هنا. وأريد أن أذكر شيء يخص القضايا القانونية المرفوعة لدينا في محاكم الهند بخصوص انتهاك العلامات التجارية. إذ لدينا نحو 35 قضية مختلفة مرفوعة أمام المحاكم الهندية. وذكرت المحكمة أن أمناء السجل عليهم تقديم تفاصيل المسجّل - المشترك

وأما فيما يتعلق بخدمات الوكيل/الخصوصية والتي أطلقتها مؤسسة ICANN، فلا بد أن يكون بند الوكيل/ الخصوصية اختياري بالنسبة للمسجّل- المشترك. إذ لا يمكن للمرء أن يضع ثقته في حل الوكيل/ الخصوصية، لأن معظم المسجّلين-المشتركين لا علم لهم بكيفية استخدامه. ولذا أطلب من مؤسسة ICANN أن تكون خدمات الوكيل/الخصوصية اختيارية للمسجّل-المشترك. شكرًا جزيلًا.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لك، ممثل الهند. هل تود الرد على هذا، من فضلك؟

بيكي بور: ما نتحدث عنه إذن هو تنفيذ سياسات مجتمعية تم وضعها من خلال عملية الإدارة من الأدنى فالأعلى في هذا الشأن. فإذا رغب المجتمع في الاضطلاع بمزيد من أعمال وضع السياسات المعنية بمعالجة هذه المسألة، فإن ذلك ممكن. ولكن لا أعتقد أن هذا جزء من سياسات مشاكل تفويض خدمات الخصوصية والوكيل التي نحن بصدد تنفيذها الآن.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لكِ، بيكي. أي سؤال آخر؟ هل من تعليقات أخرى؟ أية ملحوظة أخرى؟ أيود أحد أن يضيف أي توضيحات؟ السيد الجالس هناك. لا أعرف من أين أنت، ولكن تفضل من فضلك. فلتتفضل مشكوراً.

برايان بيكام: شكرًا جزيلًا. معكم براين بيكهام من المنظمة العالمية للملكية الفكرية. أنا أعلم أن مجلس الإدارة اتخذ قراراً بشأن التوصيات التصحيحية للمنظمة الحكومية الدولية، والتي ركزت عليها المشورة الواردة في بيان كانكون. ولا يخفى عليكم أننا نتابع هذه المسألة باهتمام، ونقدّر التصويت الإيجابي لمجلس الإدارة. وبما أننا في فقرة مناقشة الأعمال الأخرى، فإنه تجدر الإشارة إنها جاءت تعبيراً عن موافقتنا على ذلك القرار، ولإبداء استعدادنا لمد يد العون في مسألة التنفيذ، ونتساءل فيما إذا كان ثمة أي مستجدات من مجلس الإدارة أو موظفي المؤسسة بشأن الخطوات التالية للمضي في هذه المسألة قدماً. شكرًا جزيلًا.

بيكي بور: شكرًا يا برايان. أعتقد أن الخطوة التالية تتمثل في تكوين فريق التنفيذ والمضي قدماً في هذا الصدد. وليس لدي أي مستجدات، ولا أعلم ما إذا كانت ماري وانغ أو ديفيد أوليف معنا في الغرفة. ليس بوسعي رؤيتهما، ولكني سأطلب منهما موافاتك بآخر المستجدات في هذا الموضوع.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا يا برايان. واعتذر إليك لأني أعاني من قصر النظر. إذ ليس بوسعي رؤيتك، فأرجو أن تتقبل اعتذاري. نعم. وديفيد، ديفيد أوليف معنا هنا. هل تود التحدث يا ديفيد؟

ديڤيد أوليڤ: ماري وانغ هنا، وسأحيل الكلمة إليها.

ماري وونغ: شكرًا لك يا ديفيد. شكراً للسيد الرئيس، وشكراً لك يا براين على طرح هذا الموضوع. كما ذكرت بيكي، نحن بالفعل بصدد وضع خطة التنفيذ. وفي هذا السياق، عبّر موظفو المؤسسة عن عميق امتنانهم للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولعدد من أعضاء مجموعة العمل لتطوعهم لتقديم يد المساعدة في هذا الأمر. ونتطلع قدماً لموافاتكم بهذه الخطة في أسرع وقت ممكن في أعقاب هذا الاجتماع.

نيكولاس كاباليرو: لذا، أكرر شكري لك يا ديفيد. شكرًا لك ماري. أي سؤال آخر؟ هل من تعليقات أخرى؟ حسناً، اسمحوا لي أن أحيل الكلمة إلى رئيسة مجلس إدارة ICANN، تريبتي سينها تريبتي.

تريبتي سينها: شكراً لك يا نيكولاس. وشكرًا لكم جميعًا على مشاركتكم. وكما أشار نايجل، لا شك أن الحوار القائم على الأخذ والرد ذي نتائج أكثر إيجابية، إذ يساعد على المضي قدماً إلى الأمام والتوصل إلى نتائج طيبة. فهذه مسائل معقدة، نتجاذب أطراف الحديث بشأنها، ونرحب بأي مشاركة، كما نأمل أن نتوصل إلى حلول مستساغة ويمكن تطبيقها على أرض الواقع من قبل كافة المجتمعات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بتعقيبات ممثل دولة الأرجنتين بشأن مؤشرات الأداء الأساسية، فإن هذه - كما تعلمون - مسألة شديدة التعقيد. فنحن لا زلنا بصدد معالجة العديد من الأسئلة، ولكننا نأمل من سبر غورها عما قريب، ونعتزم بشدة وضع مؤشرات أداء لتقييم التقدم المحرز.

وبهذا، فإني أتقدم لكم جميعاً بجزيل الشكر على مشاركتكم. لقد كان تجاذب الحديث معكم أمراً ممتعاً حقاً.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا جزيلاً لكِ يا تريبيتي. أتودين إضافة أي شيء يا سالي، أم كل شيء على ما يرام؟

سالي كوستيرتون: شكراً لك يا نيكولاس. أعتقد أننا جاهزون للمضي قدماً. شكرًا جزيلًا لكم جميعًا. لقد كانت حقاً تجربة ممتازة .

نيكولاس كاباليرو: شكراً لكم. شكرًا جزيلاً. شكرًا. شكرًا جزيلاً. جزيل الشكر لكم. سنجتمع مرة أخرى في تمام الساعة 10:45

[نهاية التدوين النصي]